حركة الدفاع الاجتماعى
والمجتمع العربى المعاصر*

(دراســـة تحليليـــة نقـــدية)

الســـيد يس

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـــ القاهرة

مقـــــدمة

من الامور البالغة الاهمية التأكيد بأن ظاهرة التغير التى تشمل جوانب الحياة الاجتماعية الانسانية ، تبدو واضحة ظاهرة فى بعض الفترات دون الاخرى ، كل ذلك مع التسليم بأن التغير فى المجتمع الانسانى ظاهرة دائمة ، ففى كل لحظة نجد أن ضروب التجـــديد تتصارع مع العـــادات الراسخة القديمة(١) .

ومما لاشك فيه أن الوطن العربى بوجه عام يمر بمرحلة تغير ثقافى واسع المدى ، ظهرت آثاره ، واتضحت معالمه ، وتعمق مجراه فى السنين الاخيرة . وأهم عامل يؤثر فى ديناميات التغير الثقافى فى الوطن العربى ، هو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتطرح هذه العملية عديدا من الاسئلة لعل اهمها: ما هو مدى قبول أو رفض الثقافه العربية المعاصرة لصور التجديد التىتصاحب عادة وتترتب على التنمية الاقتصادية .

وقد أتيح لنا من قبل فى دراسة عن « الدفاع الاجتماعى وخطط التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية (٢) » أن نجيب على هذا السؤال بالتفصيل ، بيد أن ما يهمنا الان الاشارة الى أن هذا السؤال الهام جزء من سؤال أهم هو : ما موقف الباحث العلمى العربى والمثقف العربى بوجه عام من الافكار والنظريات والحركات التى يضج بها العالم اليوم ؟

---

* هذا المقال أساسه بحث قدم للمكتب الدولى لمكافحة الجريمة فى بغداد التابع للمنظمة الاقليمية العربية للدفاع الاجتماعى .

(١) أنظر فى ذلك : Herskovits, M. J., Economic change and cultural dynamics, in: Tradition, values and socio-economic development, edited by: Bsalbanti, R. & Spengler, J., London: Cambridge University Press, 1961, 114 - 138.

(٢) أنظر : محمد ابراهيم زيد ، السيد يس ، الدفاع الاجتماعى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة غير منشورة ، قدمت لجامعة الدول العربية فى ديسمبر ١٩٦٧ .

نعلم أننا بوضع السؤال بهذه الصيغة نقترب مباشرة ، من المشكلة الجوهرية التى تتحدى اليوم قدرات الباحثين العرب ، وهى قضية الاصالة والمعاصرة .

واذا كانت قضية الاصالة والمعاصرة تمثل تحديا ضخما للشعوب العربية ، لانها تفرض عليها أن تنقب فى تراثها القومى البالغ الثراء وعلى أساس منهج علمى محكم ، لكى تقيم الجسور المتينة بين ماضيها الثقافى العريق الذى ذوى، وبين الحاضر الثقافى المعاصر الذى تكمن كنوزه فى البلاد المتقدمة ، حتى تستطيع أن تنطلق الى المستقبل بخطى واثقة ، فان بعض هذه الشعوب قد عثرت على المدخل الذى يتمثل فى الالتحام المحكم بتيار التاريخ الغالب فى القرن العشرين ، ونعنى تبنى الاشتراكية العلمية شرعة ومنهاجا (١) .

وهذه الشعوب التى اختارت هذا الطريق ، تعد قد وضعت اقدامها فى بداية الطريق الصحيح فحسب ، فما زال أمامها أشواط واشواط عليها أن تقطعها ، مستعينة فى ذلك بالتفكير النقدى الخلاق ، حتى تستطيع أن تتغلب على كل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

واختيار الاشتراكية العلمية كنظرية يجرى بالفعل تطبيقها فى بعض المجتمعات العربية المعاصرة وبوجه خاص فى الجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا والجزائر والعراق ، ليعنى التغيير الشامل لشكل هذه المجتمعات ، ما دامت علاقات الانتاج قد تغيرت تغيرا جوهريا ، ومادامت ادوات الانتاج أصبحت تحت سيطرة قوى الشعب العاملة . وهذا التغيير الاجتماعى الشامل من شأنه أن ينعكس بالضرورة على القوانين والتشريعات وما يسندها من سياسات قانونية . فقد أصبح من المسلمات اليوم القول بأن القانون ليس منعزلا عن البناء الاجتماعى ، بل انه ليعبر تعبيرا صادقا عن مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة . وما دامت الطبقات الاجتماعية المستغلة تجرى تصفيتها فى هذه المجتمعات العربية السائرة قدما فى طريق الاشتراكية ، فقد كان لزاما أن يتغير القانون والسياسات القانونية التى ينهض على أساسها .

وبهذا نصل الى النقطة الجوهرية التى نريد أن نركز عليها فى هذه المقدمة . كيف يمكن لنا كباحثين عرب أن نغير القانون ، وأن نعدل فى السياسات الجنائية ؟ هل نعتمد على السياسات الاجنبية « الجاهزة » ؟

ان هذا أيسر الحلول وأهونها ، فيكفى ترجمة كتاب أو كتابين لجراماتيكا أو مارك آنسل اقطاب حركة الدفاع الاجتماعى التى تلاقى رواجا شديدا

---

(١) أنظر للمستشرق جاك برك : اشارات عميقة لقضية الاصالة والمعاصرة فى المجتمع العربى المعاصر فى كتابه : Berque, J., Les Arabes d'hier à demain. Paris : Edition du seuil, 1960, ch. I., 13-30.

وانظر أيضا بصدد حركة التجديد فى مصر كتابه الاخير :

Berque, J., L'Egypte, impérialisme et révolution, Paris, Gallimard, 1967, 217 et ss.

هذه الايام . أم نحاول أن ننطلق من واقعنا الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، لكى نصوغ من السياسات الجنائية ما يتفق تماما معه فى هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة التى تمر بها المجتمعات العربية ؟ (١) .

ان اتباع الطريق الاول ، كما فعل عدد غير قليل من فقهاء القانون الجنائى العرب والترويج لحركة الدفاع الاجتماعى لكى تطبق فى البلاد العربية ، يعد اختيارا للطريق غير الرشيد فى نظرنا .

فليس هناك زمن يستدعى اليقظة الثقافية الكاملة من المثقفين والباحثين العرب مثل هذا الزمن الذى نعيش فيه . وليس أمام الباحث العلمى العربى ، أيا كان تخصصه ، وسواء كان الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو القانون، سوى أن يتبنى اتجاها نقديا محكما ، على هدى المقولات العامة للاشتراكية العلمية ، ان أراد ان يحل مشكلات مجتمعه بطريقة خلاقة حقا .

وعلى ذلك نرى ، أنه فى نطاق السياسة الجنائية ، لابد من اخضاع حركة الدفاع الاجتماعى الى دراسة نقدية فاحصة ، تكشف عن أصولها التاريخية ، وتميط اللثام عن مسلماتها الفلسفية التى نادرا ما يبرزها أنصارها للعيان ، لكى نرى مدى اتفاقها أو اختلافها مع مبادىء الاشتراكية العلمية .

والحقيقة أننا لسنا أول من ينادى بضرورة أن تأخذ الاقطار النامية حذرها من التقليد الاعمى للسياسات الجنائية السائدة فى البلاد المتقدمة ، وللحلول التى تقترحها لحل مشكلة الجناح والاجرام . فقد سبق للبروفسور مانويل لوبيزراى مستشار الامم المتحدة للدفاع الاجتماعى السابق ، أن نبه الى هذا عديدا من المرات فى محاضراته وبحوثه ومقالاته . وقد ركز تركيزا مباشرا على ذلك فى محاضرة القاها فى القاهرة عام ١٩٦٣ وكان موضوعها « اعتبارات مبدئية فى وضع سياسة لمنع جناح الاحداث فى الدول النامية (٢) » فقد ذكر أنه « على الرغم من أن معظم ما تم عمله فى هذا الميدان يمكن الافادة منه فى الدول النامية الا انها يتحتم عليها أن تقوم بتقدير الحقائق المتعلقة بواقعها القومى وتقدير حاجاتها وطرائقها فى الحياة ، ثم تعمد الى اجراء البحوث المبتكرة بعد ذلك للوصول الى سياسة خاصة بها فى منع انحراف الاحداث ومعالجتهم » .

واذا كان لوبيزراى يركز على الدول النامية بغير تحديد ، فان هذه الدول النامية حين تختار طريق الاشتراكية العلمية ، تصبح مثل هذهالدراسة النقدية

---

(١) أنظر فى خطورة النقل غير المتبصر للفلسفات الاجنبية : دكتور ثروت أنيس الاسيوطى ، نشأة المذاهب الفلسفية وتطورها ، دراسة فى سوسيولوجيا الفكر القانونى ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٦٧ ، ص ٧ .

(٢) أنظر نص المحاضرة فى أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشرة لعلم الجريمة (التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعى) ، ٢٢ يونو ــ ١٠ يوليو سنة ١٩٦٣ . القاهرة ، ١٩٦٣ .

الفاحصة ، وضرورة الانطلاق من الواقع القومى ألزم وأوجب .

وعلى ضوء كل ما سبق ، يمكن القول ان المسئولية الملقاة على الباحث العربى اليوم هى أن يمارس النقد الاجتماعى فى كل بحوثه . ونقصد بالنقد الاجتماعى « التفكير النقدى الذى لا ينبع من الفكر الخالص ، أو من العقل المجرد ، وانما يعتمد على تحليل العلاقات الاجتماعية ، والمواقف التاريخية ، فاحصا أسس الافكار ودلالاتها الاجتماعية(١) .

واذا طبقنا ذلك على موضوعنا وهو دراسة حركة الدفاع الاجتماعى ، فان معنى ذلك بحث هذه الحركة على هدى موجهات علم اجتماع المعرفة(٢) وعلم الاجتماع القانونى فى نفس الوقت(٣) .

واذا كانت المراجع قد لا تسعفنا للقيام بهذه الدراسة بطريقة شاملة ، واذا كان الحيز المقدر لهذه الدراسة من ناحية أخرى يمنعنا من الافاضة ، فاننا سنقنع بالتحليل النقدى الوجيز ، لافكار هذه الحركة ، على ضوء مبادىء الاشتراكية العلمية فى النظرية وفى التطبيق(٤) .

خطـــة الدراســـة :

سنقسم الدراسة الى ثلاثة فصول : نبحث فى الفصل الاول بعض الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الجنائية فى ضوء النظرية الاشتراكية ، ونقوم فى الفصل الثانى بتحليل نقدى ضافى للاسس الفلسفية لنظريات الدفاع الاجتماعى . وفى الفصل الثالث والاخير نعرض عرضا وجيزا لوضع حركة الدفاع الاجتماعى فى الدول العربية .

---

(١) أنظر فى ذلك :

Lefebvre, H. Connaissance et Critique sociale, in : Farber, M., (éditeur), L'activité philosophique contemporaine en France et aux Etats-Unis, Paris: P.U.F., T. 2. La philosophie Française, 1950, 298 - 319.

(٢) أنظر بصدد علم اجتماع المعرفة : مشكلاته الاساسية ومناهجه :

— Mannheim, K., Ideology and Utopia, An introduction to the Sociology of knowledge, London : Routledge & Kegan Paul, 1958.

— Mannheim. K., Essays on the Sociology of knowledge, London R. & Kegan Paul, 1952.

— Stark, W., The Sociology of knowledge. London : R. & Kegan Paul, 1958.

(٣) أنظر بهذا الصدد : السيد يس ، مدخل للمشكلات الاساسية لعلم الاجتماع القانونى ، المجلة الاجتماعية القومية ، مايو سنة ١٩٦٨ . عدد ٢ ، مجلد ٥ ، ١٥٣ — ١٧٥ .

(٤) أنظر فى أهمية تبنى اتجاه نقدى فى علوم الجريمة والعقاب : السيد يس ، دراســات فى السلوك الاجرامى ومعاملة المذنبين ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٣ ، المقدمة .

الفصـــل الاول

السياسة الجنائية فى ضوء النظرية الاشتراكية

اولا ــ الاشتراكية العلمية والقانون :

من الاخطاء الشائعة فى الوطن العربى الخلط بين الاشتراكية العلمية وبين الماركسية . والحقيقة أن الاشتراكية العلمية تعد حصيلة افـكار ونظريات عدد كبير من الفلاسفة والمنظرين ، جهدوا فى تفنيد دعاوى الفلسفات المثالية التى كانت تحاول الحفاظ على النظم القديمة المستغلة ، وحاولوا اقامـة فلسفة جديدة للانسان ، تعتمد على تحليل دقيق محكم للمجتمع الانسانى والعوامل التى تكمن وراء الظواهر التى تحكمه . وعلى ذلك فالتحليلات والنظريات التى قدمها ماركس وفردريك انجلز لا تمثل سوى جزء من كل ، اشترك فى تطويره وصياغته أجيال من المفكرين الاشتراكيين . ونعنى بالمفكرين الاشتراكيين كل الذين كشفوا اللثام عن العبودية التى ترزح تحتها طبقـة البروليتاريا ، وعملوا على القضاء عليها ، أيا كانت الطرق والوسائل التى اتبعوها فى سبيل تحقيق ذلك (١) .

ومن هنا حق القول ، انه يعد من قبيل الافتئات على تاريخ الفكر الاشتراكى انكار جهود أجيال من المفكرين الذين سبقوا ماركس وانجلز بوقت طويل (٢) .

ولعل جهود الفلاسفة الماديين فى القرن الثامن عشر تعد نقطة تحول حاسمة فى الفكر الانسانى(٣) . فقد جاءت نظرياتهم تتويجا لجهاد فكرى دام طوال ثلاثة قرون ضد « الحق الالهى » وجاء بعد ذلك باييف والاشتراكيون الخياليون سان سيمون وفوريير ثم روبرت أوين ، وبلانكى وبكير وكابيه ولويس بلانك وبرودون وكارل ماركس وفردريك انجلز ولاسال ومالون ولافارج وجوريس وبليخانوف ولينين(٤) .

---

(١) انظر فى ذلك : Lichtheim, G., Marxism, an historical and critical study, N. Y. : Frederick A. Praeger, Publishers, 1961, XIII.

(٢) انظر فى ذلك: Louis, P., Cent cinquante ans de pensée socialiste, Paris: Librairie Marcel Rivière, 1947, p. 7.

(٣) انظر بصدد الفلسفة المادية الفرنسية فى القرن الثامن عشر : Tsebenko, M.D., La lutte des materialistes Français du XVIII siècle contre l'idéalisme, Traduit du russe par D. Castagnou, Paris: Editions sociales, 1955.

(٤) Louis, P., Ibid, P. 5.

وبفضل هذه القائمة الطويلة من المفكرين الاشتراكيين ، أخذت الاشتراكية تكتسب طابعها العلمى المبنى على التحليل الموضوعى للمجتمعات الانسانية ، وعلى الوسائل العملية الكفيلة بتغييرها (١) .

ومن المتفق عليه بين الباحثين أن الاشتراكية العلمية تقدم نظرية متكاملة عن الكون والمجتمع والانسان(٢) . وهى فى اعتمادها على المادية الجدلية من ناحية ، وعلى المادية التاريخية من ناحيـــة أخرى ، تحاول تفســـير كل الظاهرات المادية والمعنوية التى توجد فى المجتمع الانسانى .

وبالرغم من الجوانب العديدة التى عالجتها الاشتراكية العلمية ، الا انه يمكن القول أن التأليف المحكم بين الافـــكار المتعددة التى قدمهـــا المفكرون الاشتراكيون تظهر فى جوانب ثلاث هى : تحليل منطق التاريخ ، ونقد المجتمع، ونظرية الثورة(٣) .

وقد تناولت الاشتراكية العلمية ـــ بين ماتناولت ـــ مسألة الدولة والقانون. وصاغ فلاسفة القانون الاشتراكيون نظرية عامة عن القانون مؤسسة على أسس المادية التاريخية(٤) .

وقد أتيح لهذه النظرية أن تطبق فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البـــلاد الاشتراكية ، وقد أعطى لها التطبيق العملى وضوحا وتحديدا ، ساهم فى القاء الضوء على جوانبها المختلفة(٥) من ناحية ، وأسهم فى تطويرها تطويرا بالغا من ناحية أخرى(٦) .

ويمكن القول أن النظرية العامة للقانون كما صاغها فلاسفة الاشتراكية

---

(١) أنظر فى الاصول الفرنسية للاشتراكية العلمية :

Garaudy, R., Les sources françaises du socialisme scientifique, Paris : Hier et Aujourd'hui, 1949.

(٢) انظر فى ذلك : Aron, R., Les étapes de la pensée sociologique, Paris: Gallimard, 1966, p. 147.

وانظر أيضا مرجعا بالغ القيمة :

Calvez, J. Y., La pensée de Karl Marx, Paris: Du Seuil, 6ème éd., 1956, 16 - 17.

(٣) انظر : Lichtheim, Ibid., 33-51.

(٤) انظر فى ذلك : Soviet legal philosophy, (edited), translated by: Baff, H. W. Cambridge-Massachussetts, Harvard University Press, 1951.

وانظر على حسن فهمى : الدولة والقانون والعقاب ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٦ ، ص ٤٩ ـــ ١٣٢ .

(٥) أنظر فى ذلك مرجعا قيما :

Chambre, H., Le Marxisme en Union Soviétique, Idéologie et Institutions, Paris : Editions du Seuil, 1955, 51-227.

(٦) على حسن فهمى ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

العلمية ، تقوم على تحديد القانون باعتباره أحد العناصر الهامة فى البنـــاء الفوقى superstructure للمجتمع الرأسمالى . وذلك باعتبار انه ينهض على الاساس الواقعى الذى يتمثل فى مجموع علاقات الانتاج فى المجتمع الرأسمالى بناء فوق قانونى(١) ، وهذا المفهوم للقانون يعد مناقضا للمفهوم الذى كان يرد القانون الى محض الارادة الانسانية . وهو يقوم فى الواقع على أساس تقسيم المجتمع الى طبقات متصارعة ، وعلى أن الدولة ليست الا تعبيرا عن مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة(٢) .

وعلى ذلك فالدولة والقانون ــ فى نظر الاشتراكية العلمية ــ يخرجان من الشروط المادية لحياة الشعوب ، ويعبران التعبير المجسم للارادة المسيطرة للطبقة التى تمتلك السلطة فى الدولة .

ولعل خلاصة ذلك المفهوم تبدو فى تأكيد كارل ماركس بأن « القانون لا يمكن أبدا أن يكون أكثر سموا من الحالة الاقتصادية للمجتمع ولدرجة الحضارة التى يتطابق معها(٣) .

ولا نريد أن نخوض فى تفاصيل النظرية الاشتراكية فى القانون ، فذلك يخرج عن حدود موضوعنا . ولكن كل ما نود أن نشير اليه ، انه بناء على هـــذه النظرية ، يمكن التفسير العلمى الدقيق ، للمراحل المختلفة التى مرت بهـــا السياسة الجنائية والمعاملة العقابية . فهذه السياسة ، وهذه المعاملة لم تكن تجرى فى فراغ ، بل ان التطورات التى لحقت بها ، لوثيقة الصـــلة بالتطورات التى لحقت بالاوضاع الاقتصادية فى المجتمعات الرأسمالية .

وهنا نصل الى المبدأ الجوهرى الذى نريد أن نقيم عليه هذه الدراســـة كلها ، **اى سياسة جنائية انما تعبر عن الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى مجتمع معين فى مرحلة تاريخية محددة** (٤) . ولكيلا يعد هذا المبدأ من قبيل المسلمات التى لا يقوم عليها دليل ، لابد لنا من أن نلقى نظرة سريعة على علاقة السياسة العقابية بالاوضاع الاقتصادية . وسنرى من خلال هـــذا العرض أن النظرية الاشتراكية فى القانون لم تحدث ثورة فى ميدان القـــانون فقط بل لقد أحدثت ثورة مشابهة فى ميدان علم الاجرام وعلم العقاب ايضا .

---

(١) أنظر : شامبر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) شامبر ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٣) مذكور فى شامبر ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ ــ ٢١١ .

(٤) سبق أن صاغ العالم الاجتماعى الامريكى المعروف بيتريم سوروكين نظرية لتفسير تغير السياسات الجنائية ، وقد أقامها على أساس مثالى يختلف أساسا عن المبدأ الذى نتبناه ، فقد رأى سوروكين أنه يمكن عن طريق مقارنة التشريعات الجنائية المتعاقبة فى مجتمع معين ، أو فى مراحل تاريخية متتالية استخلاص ما يسميه الذهنية الاخلاقية ــ القانونية لهذا المجتمع . بيد أنه لم يقدم تفسيرا مقنعا للعوامل التى تحدد تشكيل هذه الذهنيات الاخلاقية ــ القانونية انظر :

Sorokin, P. A. Social and cultural Dynamics, V. 2., Fluctuation of systems of Truth, Ethics, and law, N. Y. : American Book company, 1937, 523 - 631.

ثانيا ــ السياسة العقابية والاوضاع الاقتصادية :

احدثت المدرسة الاشتراكية ثورة فى دراسات علم الاجرام ، حينما اكدت بناء على دراساتها وبحوثها ، ان الاجرام لصيق بالنظام الراسمالى ، وان هناك علاقات متينة بين الاوضاع الاقتصادية والظاهرة الاجرامية . ولا شك ان العالم البارز الذى أكد هذه النظرية هو العالم الهولاندى بونجر الذى فصل الحديث فيها فى كتابه المعروف « الاجرام والاوضاع الاقتصادية (١) » .

ويمكن القول أنه أصبح من المسلم به الان من علماء الاجرام أن هنـــاك علاقة وثيقة بين الاوضاع الاقتصادية فى المجتمع الراسمالى وبين الاجرام ، ولا سيما الاجرام المكتسب . وعلى ذلك يكون للتطور الاقتصادى أثره فى تطور الاجرام . ويشهد على ذلك أنه صحب الانتقال من الاقتصاد الزراعى الى الاقتصاد الصناعى فى القرن التاسع عشر تطور فى الاجرام المكتسب . وكذلك كان للتقلبات الاقتصادية ، سواء كانت تقلبات فى الاسعار أم فى الاجور أثرها فى زيادة أو نقص نسبة الاجرام المكتسب . ويمكن بوجه عام القول أن هناك ارتباطا بين تحسن الاحوال الاقتصادية ونقص جرائم الاعتداء على الاموال ، وبين انهيار الاوضاع الاقتصادية وزيادة هذا النوع من الجرائم(٢) .

واذا كان هذا الموضوع قد لاقى ما يستحقه من عنـــاية الباحثين فى علم الاجرام ، الا أنه اذا نظرنا لعلم العقاب ، فاننا لا نجد دراسات متعمقة عديدة عنيت بدراسة العلاقة بين الاوضاع الاقتصادية ومعاملة المذنبين .

وقد ذهب بعض الباحثين الى أن كل نظام اقتصادى توافقه عقوبات تتمشى مع اسلوب الانتاج داخل هذا النظام . غير أن اثبات هـــذه الحقيقة يقتضى القيام بدراسات تفصيلية للتطـــورات التى لحقت بالنظام الاقتصـــادى ، والتطورات التى لحقت بنظام العقوبات وتنفيذها . وبغير أن ندخل فى تفصيلات عديدة لا يسعها هذا البحث ، يمكن القول أن نظام العقوبات فى المجتمعات الراسمالية يحدده النظام الاقتصادى السائد ، والذى لا يقبل الانفاق على معاملة المذنبين الا فى أضيق الحدود . ومن هنا يبدو الانفصال الواضح بين المبادىء والنظريات الحديثة التى ينادى بتطبيقها فى هذه المجتمعات لاصلاح المذنبين ، وبين الواقع الفعلى الذى لا يشهد تطبيقا لهذه النظريات ، نظرا لمـــا تكلفه من نفقات باهظة ، ليس النظام الاقتصادى السائد على استعداد لانفاقها فى هذا السبيل .

ومن ناحية اخرى نجد أن أغلب هذه النظريات تركز على الفرد وعلاجه (بحث شخصية المتهم ، الفحص الاكلنيكى له . . . الخ) تمشيا مع الايديولوجية

---

(١) أنظر : Bonger, W.A., Criminalité et conditions économiques, Amsterdam: Mass & Van Suchtelen, 1905.

(٢) أنظر فى ذلك ، محاضرة البروفسور بيناتل : الاوضاع الاقتصادية ومعـــاملة المنحرفين منشورة فى أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة ، المرجع السابق ٦٠٥ ــ ٦١٨ . ٥٨٢ ــ ٦٠٤ .

السائدة ، التى تتجاهل المشكلات الكبرى فى المجتمع ، وتهرب من مواجهتها بطريقة شاملة وحاسمة . ذلك أن مشكلة الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية وثيقة الصلة ببناء المجتمع وبالنظام الاقتصادى فيه ، والحديث عن بناء المجتمع وتغييره يعد أمرا محرما يقاوم بشدة فى كثير من المجتمعات الرأسمالية .

ونجد عكس هـذا الموقف تماما فى المجتمعات الاشتراكية ، ففى هـذه الدول تكون أدوات الانتاج ملكا مشتركا للعاملين ، والاقتصاد موجه ومخطط . ولهذا يختلط نظام معاملة المنحرفين بنظام العمل الاصلاحى . ويذهب بيناتل الى أن **العمل الاصلاحى ينظم فى الاتحاد السوفيتى بحيث يعود بالنفع على المجتمع كله وعلى الجماعة الصغيرة ، وهو جزء من التخطيط العام للاقتصاد القومى ، وينظم على أساس العمل النشيط المتصل والمنافسة الاشتراكية .**

وتنظيم العمل الاصلاحى بهذه الصورة ، يعتمد على مجهود ثقافى متصل ، يهدف الى محو كل رواسب العهد الرأسمالى وتنمية الوعى الاشتراكى لدى المحكوم عليهم . وتحقيقا لهذا الغرض أنشئت فى عـام ١٩٣٣ فى السجون السوفيتية مجالس ثقافية ولجان صحية ومراكز للتنشيط ومحاكم للرفاق .

من هذه العجالة نستخلص أن هناك علاقات وثيقة بين النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع ، وبين السياسة الجنائية من ناحية والسياسة العقابية من ناحية اخرى . ويتضح ذلك أكثر ما يتضح فى المقارنة بين المجتمعـات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية ، وسنعود فيما بعد للتفصيل فى هـذا الموضوع .

على ضوء العرض السابق ، الذى عنينا فيه بابراز بعض الاعتبـارات المتصلة بالسياسة الجنائية فى ضوء النظرية الاشتراكية ، نعرض فيما يلى للتحليل النقدى لنظريات الدفاع الاجتماعى .

الفصل الثانى

تحليل نقدى لنظريات الدفاع الاجتماعى

اولا ــ اصول حركة الدفاع الاجتماعى :

يمكن القول أن مفهوم الدفاع الاجتماعى ليس جديدا ، بل ان استخداماته ترد الى أزمان بعيدة ، ما دام القانون الجنائى بما يتضمنه من نظام للعقوبات كان يهدف دائما الى حماية المجتمع . ومع ذلك فقد اتيح لهذا المفهوم أن يلقى اهتماما كبيرا فى نهاية القرن التاسع عشر بفضل المدرسة الوضعية الايطالية. وقد أنكرت المدرسة الانثروبولوجية والسوسيولوجية التى كان عمدها لومبروزو وفرى وجاروفالو ، المسئولية الادبية والعقوبة الرادعة التى كانت أسس قانون العقوبات الكلاسيكى . وطبقا لهذه المدرسة ، على القانون الجنائى الا يبحث عن العقاب على الخطأ ، بقدر ما ينبغى عليه أن يحقق الدفاع الاجتماعى . وهذه المدرسة كانت ترى ابدال العقوبات القديمة بتدابير احترازية ، الغرض منها أن تمارس فعلها ضد « خطورة » الجانح (١) .

وقد تبنى هاتين الفكرتين الجوهرتين عن « الخطورة والتدابير الاحترازية » الاتحاد الدولى لقانون العقوبات الذى أسسه عام ١٨٨٩ فون ليست وفان هامل وادولف برانس . وقد أثرت هذه الافكار على الحركة التشريعية فى عدة بلاد . وعقب الحرب العالمية الثانية أتيح لافكار الدفاع الاجتماعى أن تجد لها منطلقا جديدا نتيجة جهود فيليبو جراماتيكا. ففى عام ١٩٤٥ أسس جراماتيكا مركزا لدراسات الدفاع الاجتماعى فى جنوة Gênes ، وقد مهد ذلك للمؤتمر الاول للدفاع الاجتماعى الذى انعقد فى سان ريمو عام ١٩٤٧ ، وعقبه مؤتمر ثان عام ١٩٤٩ ، وتأسست فى نفس الوقت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى .

ومن هذا التاريخ ظهر الدفاع الاجتماعى كحركة جديدة فى السياسة الجنائية تهدف الى الوقاية من الجريمة وعلاج الجانحين .

وقد ظهر من خلال المناقشات والمؤتمرات الدولية أن هناك اتجاهين رئيسيين فى الدفاع الاجتماعى :

الاول : اتجاه جراماتيكا . ويهدف هذا المذهب الى ابدال نظام قانون

---

(١) Bouzat, P. Traité de Droit pénal et de Criminologie, Paris : Dalloz, T. 1, 1963, P. 58 et ss.

العقوبات التقليدى بنظـــام للدفاع الاجتماعى ، بهدف القضـــاء على فكرة الجريمة والجانح ، والمسئولية والعقوبة .

وهذه الافكار القديمة يراد استبدالها بأفـــكار اخرى هى : المناهضـــة للمجتمع ، والذاتية ، والتدابير العلاجية والوقائية .

وعلى هذا ، فمذهب جراماتيكا يتضمن تغييرا كليا فى نظم القانون الجنائى والاجراءات الجنائية ، والنظام العقابى .

وقد وجهت لهذا المذهب انتقادات عديدة ، ومن داخـــل حركة الدفـــاع الاجتماعى ذاتها . وقد بذلت الجهود لصياغة برنامج حد أدنى ، الغرض منه التخفيف من تطرف أفكار جراماتيكا .

الثانى : أما الاتجاه الثانى فهو حركة الدفاع الاجتماعى الجديد التى يتزعمها مارك آنسل وتقوم هذه الحركة فى جزء منها على بعض أفكار الاتحاد الدولى لقانون العقوبات .

فقد سبق للاتحاد الدولى لقانون العقوبات أن تبنى ضرورة صياغة سياسة جنائية حديثة وقد كان « ليست » أحد زعماء هذه الحركة يقصد بذلك تكييف الجزاء الجنائى مع شخصية الجانح .

وقد التقطت حركة الدفاعالاجتماعى الجديد هذه الفكرة ، ولكنها تعطى لفكرة السياسة الجنائية مفهوما أكثر اتساعا على ضوء المفهوم الذى قدمه دونديبه دى فابر . ويهدف أنصار الدفاع الاجتماعى الجديد الى الصراع ضد الجريمة بطريقة عقلانية وعلمية أى بالاستفادة من جهود علوم الانسان (١).

ثانيا ــ الجناح المتطرف فى الدفاع الاجتماعى : نظرية جراماتيكا

تعد نظريات فيليبو جراماتيكا فى الدفاع الاجتماعى نقطة الانطلاق فى مذاهب الدفاع الاجتماعى التى راجت عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة . وترد اهميتها أيضا الى ان كان لصاحبها دور ضخم فى انشاء الجمعية الدوليـــة للدفاع الاجتماعى ، وقد قام بدور ملحوظ فى المؤتمرات الدولية التى عقـــدت لمناقشة الموضوعات المتعددة المتعلقة بالدفاع الاجتماعى .

وقد درج الباحثون على نعت نظرياته بالتطرف ، وذلك لانهم نظروا لها من زاوية معينة وهى مناداته بالغاء القانون الجنائى ، وابداله بتدابير اجتماعية

---

(١) Vouin, R., & Léauté, J., Droit pénal et criminologie, Paris : P.U.F., 1956, P. 109 et ss.

وانكاره للجريمة بوصفها ظاهرة قانونية ، ورغبته فى هدم فكرة المسئولية واستبدالها بفكرة المناهضة للمجتمع (١) .

غير أننا نريد أن نركز الآن على الاسس الفلسفية التى تنهض عليها نظريته بأكملها ، لان التحليل النقدى لهذه الاسس ، هو الذى سيكشف عن الطابع الحقيقى لهذه النظرية .

وتتعلق هذه الاسس الفلسفية بموضوعين أساسيين هما :

ماهية الطبيعة الانسانية ، وعلاقة الفرد بالمجتمع والدولة .

(١) عرض موضوعى للاسس الفلسفية للنظرية

(أ) ماهية الطبيعة الانسانية :

موضوع الطبيعة الانسانية من الموضوعات الجوهرية التى شغلت بال الفلاسفة والمفكرين القرون تلو القرون . فكم من آراء ونظريات ومذاهب قيل بها لتحليل وتفسير هذه الطبيعة . هذه الاراء والنظريات والمذاهب التى تراوحت بين الاتجاهات المثالية وبين الاتجاهات المادية .

وتنزع الاتجاهات المثالية نحو اضفاء سمات عامة ثابتة لا يمكن تغييرها على الطبيعة الانسانية . وهذه السمات مطلقة لا علاقة لها بالمكان أوالزمان ، فالانسان عندها هو الانسان فى كل عصر ، وبغض النظر عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى غيرت تغييرا جوهريا من ظروف الحياة فى المجتمع .

أما الاتجاهات المادية ، فانها — على العكس — ترى ضرورة ربط الانسان بالسياق التاريخى الاجتماعى الذى يعيش فيه ، وبالنظام الاقتصادى السائد الذى يعمل وينتج فى ظله . وعلى ذلك فالطبيعة الانسانية عندها ليست شيئا مطلقا يعلو على اعتبارات المكان والزمان ، وانما هى شىء نسبى يتأثر بالموضوعات الثقافية ، والاجتماعية والاقتصادية .

والبروفسور فيليبو جراماتيكا يصدر فى الطبيعة الانسانية عن نظرية مثالية بالمعنى الذى سبق لنا أن حددناه . وهذه النظرية يعتبرها هو نفسه قوام نظريته فى الدفاع الاجتماعى ، ومن ثم وجب أن نعرض لها بشىء من التفصيل.

---

(١) أنظر فى ذلك :

د. نجيب حسنى ، حركة الدفاع الاجتماعى الحديث ، مجموعة اعمال الحلقة العربية الاولى للدفاع الاجتماعى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ٢٣٦ — ٢٤٤ .

يرى جراماتيكا (١) أن الغاية من فكرة الدفاع الاجتماعى ، وهى خير الفرد تمثل الاساس الراسخ لنظريته . وهذا الاساس هو الذى يفسر الاعتراضات والانتقادات التى يوجهها نحو « حق المجتمع فى العقاب » كما فهم حتى الان ، وضد فكرة « العقوبة » التى هى الوسيلة التى « تصور » المجتمع أنه عن طريقها يمكن حفظ النظام المنشود بواسطة الاغلبية فى المجتمع . ومن هنا يرى جراماتيكا أن أساس المبدأ الذى يريد أن يرسيه يكمن فى طبيعة الانسان ذاتها ، التى ترتبط بأصل المجتمع والغاية منه .

فمنذ اليوم الذى جابه فيه انسان انسانا آخر ، ظهرت الحاجة واضحة لتنظيم العلاقات بينهما . ولكن هذا التنظيم ــ اذا نظرنا له مليا ــ نجده استثناء يرد على قوانين الطبيعة . ففى الفئات الاخرى من المملكة الحيوانية ، نجد أن قوى الطبيعة والنظام الكامن فى الانواع ذاتها ، تنظم العلاقات بين الكائنات ، وتجعل من الممكن لها أن تعيش بطريقة منسجمة فى مجتمع ، وبغير تدخل خارجى شكلى .

ولكن الامر على العكس بالنسبة للانسان ، الذى تؤثر فيه المنافسة ورغبات التفوق والسمو على غيره . اذ تنشأ مواقف معينة أمام الحاجة الى الطعام والعمل والحماية الاسرية ... الخ ، مما يستلزم نشأة تنظيم خارجى ، ومن ثم نشأة نظام شكلى .

وهذه الظاهرة تظهر بوضوح طبيعة الانسان اللااجتماعية اساسا ، أو بعبارة أخرى ، تمركز الانسان حول ذاته . وهذا مما يدفع الى التساؤل :

لماذا لم يحمل الانسان ــ هذا الانسان الذى وهب العقل ــ بين ثنايا المعطيات أو القوانين الطبيعية الخاصة بالعيش فى مجتمع ؟ وبعبارة أخرى ، يظهر الحيوان وكأنه متكيف تماما مع مواضعات الحياة (الاجتماعية) مع بنى جنسه ، فى حين أن الانسان يعيش فى حالة رد فعل دائم ، ويظهر كثيرا من ضروب الصراع الدائم مع نظرائه ، ويثور ضد الضوابط التى يفرضها عليه المجتمع .

لقد أدى التطور بمجموعات الناس الى تكوين المجتمعات ، التى نشأت على أساسها الدولة ، والدولة تولت مهمة سن القوانين . ويبدو اليوم أن القوانين وحدها هى التى تسمح بالحياة فى المجتمع . ولا شك أن أكثر هذه القوانين خطورة هو القانون الجنائى الذى يهدد بعقوباته سواء منها الاستئصالية أو السالبة للحرية .

ويتساءل جراماتيكا ، اذا كانت الانسانية اعتمدت منذ آلاف السنين على هذه المفاهيم التى أدت الى أن تتعسف الدولة فى استعمال سلطاتها ، والى اعتبار القوانين الجنائية قوانين تتسم بالقهر الخالص للمجتمع ، الا يمكن

---

(١) Gramatica, F., Principes de Défense Sociale, Paris: Cujas, 1963 P. 12 et ss.

القول أن هذه المفاهيم بدلا من أن تمثل الصورة المثلى أو النهاية للدولة وللنظام القانونى ، انما تعد تعبيرا صارخا عن نظام بدائى ؟ ويضيف :الم يحن الوقت بعد لتجاوز هذه المفاهيم ، واقامة أسسها على ضوء الحقائق الكامنة فى طبيعة الانسان ؟ ولكن ما هى هذه الطبيعة ؟

الانسان عند جراماتيكا كائن مشحون بالانانية ، ولو استطاع كل فرد أن يكون سيد الكون لفعل . وهو يود لو استطاع ان يضرب صفحا عن المجتمع . وهو لذلك يتمنى لو كان حرا طليقا ، يمارس من الافعال ما يشاء ويهوى دون تدخل من الاخرين ، لكى يشبع رغباته العميقة . ولا يقف أمام هذه الرغبات سوى المشاعر الانسانية التى تهدىء من فورتها ، والتى تنحدر من التاثيرات الخارجية فى العالم والتى تتمثل فى الدين والتربية والمعتقدات الاجتماعية ، واعتبارات المنفعة وغيرها .. الخ .

وعلى ضوء ذلك ، فصوت المصلحة الشخصية للانسان هو الذى يجبره على أن يتنازل عن أنانيته الطبيعية ، لكى يخضع لمواضعات المجتمع ، ما دام يجد نفسه مضطرا للتعاون مع غيره من أجل الحياة . وهكذا يخلص الى أن الانسان — هذا الكائن الذكى الذى يتحلى بالعقل — هو الوحيد — بحكم طبيعته — القادر على أن يلحق الاذى بنفسه أو بنظرائه !

هذه الظاهرة ، التى تكاد أن تكون سوية عند الانسان ، تجعل الدولة ملزمة لانشاء نظام للعدالة « عقابى » اساسا . وهذه الظاهرة تعد استثنائية تماما بالنسبة لعالم الحيوان الذى جهد لومبروزو للعثور على مظاهر للجناح فيه .

وخلاصة ذلك كله أن الانسان عند جراماتيكا تقوم طبيعته أساسا على الأنانية المطلقة ، وحتى حين يعمل الدين أو التربية أو المعتقدات الاجتماعية على التخفيف من غلواء هذه الانانية ، فان الانسان حين يخضع لضغوطها فهو يفعل ذلك بدافع أنانى ايضا !

ولكن جراماتيكا لايقف عند ذلك ، بل يتقدم فى تحليله خطوة اخرى . فهو يريد ان يأخذ موقفا وسطا بين التصور التأملى الذى يذهب الى أن الانسان اجتماعى بطبعه (كما ذهب الى ذلك أرسطو وجروبتوس) ، وبين الاتجاه الذى يرى أن الانسان اشبه بالذئب للانسان ، (كما ذهب الى ذلك الفيلسوف هوبز) . وهو يرى أنه ينبغى التفرقة بين **الطبيعة الواقعية والطبيعة بالتخصيص** . فبالتخصيص الضرورى الانسان اجتماعى ، أى انه « فى حاجة » الى أن يتعاون مع نظرائه من بنى الانسان ، وذلك منذ أن يرضع ثدى أمه الى أن يموت ، وهو بذلك يكون المجتمع . ولكن الانسان — بحسب طبيعته الواقعية — يميل بشدة الى ان يكون حرا وأنانيا ، وهو بالتالى يرفض كل القيود التى تفرضها عليه الحياة فى المجتمع .

لكل ذلك تبدو ضرورة تحقيق الانسجام بين هذه العناصر المتنافرة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا بالبحث فى المجتمع وفى القانون عن الوسائل التى

يمكن عن طريقها تخفيف المطالب الطبيعية لبنى الانسان الذين يكونون المجتمع ، لا معارضة تطلعاتهم الطبيعية والانسانية فى الحرية والسعادة . ولن يتم ذلك الا اذا احدث توفيق بين متطلبات الطبيعة الانسانية ، وقواعد الحياة فى المجتمع .

هذا هو المبدأ الرئيسى الذى يقيم جراماتيكا على اساسه نظريته فى الدفاع الاجتماعى . ومن شأن هذا المبدأ ــ على ما سنرى ــ أن يحدد العلاقة بين الفرد والمجتمع تحديدا خاصا .

(ب) علاقة الفرد بالمجتمع والدولة :

اهتم جراماتيكا بتحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة ، لكى يكون ذلك دعامة فلسفية لنظريته فى الدفاع الاجتماعى . فبعدما ركز تركيزا شديدا على الأساس الفلسفى الأول لنظريته الذى يتمثل فى كون الطبيعة الانسانية مجبولة على الشر والأنانية ، نراه هنا يتقدم خطوة اخرى فى سبيل استكمال الدعامات الفلسفية لنظريته .

يرى جراماتيكا(١) **أن الموقف الذى يشغله الانسان فى المجتمع يقودنا** للتساؤل عن المحكات التى ينبغى أن تهيمن على النظام القانونى . ولكن تحديد هذه المحكات وحدودها لا يمكن أن يتم ، **الا اذا حددنا موضع الفرد الذى هو موضوع القاعدة ، فى الدولة التى هى مصدر القاعدة .**

والدولة اذا ما كانت مؤسسة على الانسان ــ الذى هو سيد حقوقه الطبيعية ــ وترتكز على مبدأ الحرية والسعادة ، فانه سيترتب على ذلك بالضرورة ــ فى نظر جراماتيكا ــ أنه ينبغى عليها أن تبحث عن محكات ، وعن **حدود** قواعدها فى احترام حقوق الانسان . وان كان هذا التحديد لوضع المجتمع فى خدمة حرية الفرد يمكن أن يضع عدة مشكلات .

والمجتمع ، عند جراماتيكا ، **مكون من افراد** ، يرى كل منهم المجتمع فى الآخرين ، ويرغبون فى أن يرونه خاضعا لرغباتهم أو لحقوقهم الطبيعية . ولكن كلا من هؤلاء « الآخرين » يرى المجتمع فى هذا الفرد أو ذاك ، مما **يمكن معه القول فى أن الكل يريدون أن يكونوا « ذواتا » فى حين أنهم جميعا** يعتبرون « موضوعات » .

وبعبارة أخرى كلهم يريدون أن يكونوا فاعلين تصدر منهم الاحكام ، فى حين أنهم جميعا يعتبرون محلا تصدر عليهم الأحكام .

ومن هنا نشأت نظريات العقد الاجتماعى ، واهمها على الاطلاق نظرية

---

(١) جراماتيكا ، ص ١٥ وما بعدها .

جان جاك روسو ، التى هدفت الى أن يتنازل كل فرد عن قدر من حريته فى سبيل اضفاءصفة المشروعية على سلطة الدولة .

وجراماتيكا يرفض هذا التصوير لسلطة العقاب ، لأنه لم تثبت الشواهد التاريخية صدقه . وعلى ذلك فهو يرى أن المجتمع ليس ظاهرة طبيعية ، كما أنه ليس ظاهرة عقدية أو ارادية (تقوم على تفاهم الارادات) ، وانما **هو حالة واقعية وجد فيها الناس أنفسهم بطريقة أوتوماتيكية ، من الواقع المتمثل فى تجمعهم .**

وبالاستناد الى هـذا التصوير ينبغى البحث عن صيغة للتوفيق بين متطلبات النظام الاجتماعى ومتطلبات الفرد ، بعبارة أخرى البحث عن المحكات والحدود العقلانية للسلطة التشريعية .

والدولة عند جراماتيكا يمكن النظر اليها فى ذاتها كتعبير عن « النسبية » اذا ما نظر الى الكائن الانسانى الذى يعد تعبيرا عن « المطلق » .

ومن هنا فان **نسبية** الدولة والقواعد التى تصدرهـا ، اذا ما قورنت **باطلاقية** الفرد ، تستلزم الحد من سلطاتها ، ومن حقها فى العقاب ، وعلى **ذلك فعلى الدولة ــ التى لم تقم الا بناء على خضوع الافراد ــ ألا تتجاوز** الواجبات الملقاة على عاتقها ، وتشتط فى تقييد حريات الأفراد .

هذه هى المعايير التى ينبغى على الدولة أن تضعها نصب أعينها . وبوجه عام فالدولة لا تستطيع أن تقيد حرية الفرد بغرض تحقيق أهداف لا علاقة لها « بالغاية الطبيعية » للوجود .

ولـكن ما النتائج التى يريد جراماتيكا أن يرتبها على هذا التصوير ؟ ان النتيجة الأساسية لذلك هى خضوع الدولة للحقوق الأساسية للانسان . ولكن ما تطبيقات هذه النتيجة على موضوع الدفاع الاجتماعى ؟

مؤدى ذلك أن النشاط التشريعى لا ينبغى أن ينظر اليه باعتباره تعبيرا عن الصراع بين الدولة والفرد ، ولكن باعتباره نشاطا موجها دائما نحو **صالح كل فرد** ، وأن ذلك يتحقق حتى عنـدما تضع الدولة محرمات على عاتق الفرد ، أو حين تتدخل اذا ما اعتدى على هذه المحرمات ، ويتساءل جراماتيكا هل للدولة اذن الحق فى أن تتصرف بطريقة من شأنها الاضرار بشخصية الفرد ؟ أو أن الأمر على العكس ، فينبغى على الدولة أن تنهض بواجب هام ازاء رعاياها ، وهو تنشئة الفرد ؟

من هنا ينقد جراماتيكا العقوبات بكل صورها ، لأنها لا تسـاعد على تنشئة الفرد ، وانما تقضى على شخصيته . وعلى ذلك فينبغى للعقوبات أن تخلى مكانها للتدابير الوقائية والتربوية والاجتماعية والدفاعية . فالدفاع **عن المجتمع لا ينبغى أن يأخذ صورة المعركة وانما عليه أن يتخذ شكل التعاون**

بين الدولة والفرد .

وهذه التدابير ينبغى اتخاذها قبل الفرد لا بسبب المسئولية التى تقع على عاتقه نتيجة الواقعة التى ارتكبها أو للضرر الذى أحدثه ، ولكن فقط على ضوء تقدير **مدى مناهضته** للمجتمع من وجهة نظر **ذاتية** الفرد والتى أدت **الى** خرق النظام القانونى .

وخلاصة نظرية جراماتيكا كلها أن على قانون العقوبات أن يخلى سبيله لقانون الدفاع الاجتماعى ، الذى يرتكز فى نظره على مبادىء ثلاثة أساسية هى :

(أ) استبدال معيار « المناهضة للمجتمع » (الذى يؤسس على ضوء المعطيات الذاتية لفاعل الجريمة) « بالمسئولية » المؤسسة على الجريمة .

(ب) استبدال مقياس « المناهضة المجتمع » الذاتى بدرجاته « **بالجريمة** » (**المعتبرة بحسبانها واقعة**) .

(ج) استبدال « تدابير الدفاع الاجتماعى » التى تتكيف مع حاجات كل فاعل لجريمة « بالعقوبة » التى تقاس على ضوء الجريمة (١) .

هذه هى بوجه عام الاسس الفلسفية لنظرية فيليبو جراماتيكا فى الدفاع الاجتماعى ، ولعله قد آن الاوان لكى نخضعها للتحليل النقدى .

٢ ــ تحليل نقدى للأسس الفلسفية للنظرية

(أ) ماهية الطبيعة الانسانية :

تعد نظرات جراماتيكا الفلسفية عن الطبيعة الانسانية تعبيرا واضحا عن موقفه كمفكر مثالى ، يصدر بوعى واقتناع عن عدد من مسلمات الفلسفات المثالية .

واذا كانت المثالية ــ كما يذهب الى ذلك لالاند فى معجمه الفلسفى المعروف (٢) ــ ليست مذهبا بقدر ما هى اتجاه ذهنى ، فانه يمكن القول أن هذا الاتجاه الذهنى فى أحد معانيه يعمد الى الانسحاب من واقع المجتمع بكل ما يتضمنه من علاقات متشابكة متداخلة ، لكى يعتكف فى قلعة «الفرد» وانطلاقا من ذلك يحاول تفسير عديد من الظواهر الاجتماعية . فالانسان

---

(١) جراماتيكا ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) Lalande, A., Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, P.U.F., 7ème éd., 1956, 435 - 444.

عند جراماتيكا كائن أنانى بطبعه ، وهو هكذا منذ أقدم العصور حتى عصرنا الراهن وما بعده أيضا . وليس هناك أمل فى أن يتغير . الطبيعة الانسانية فى نظر المثاليه تحكمها قوالب جامدة لا يمكن تغييرها . وهذه المثالية حين تريد أن تفسر السلوك الاجرامى ، فهى لا تبحث عنه فى المواقف الاجتماعية الثقافية المولدة للانحراف والجريمة ، بقدر ما تبحث عنها فى « ذات » الانسان المحملة بالشرور ، والحافلة بالآثام . وهى حين تريد أن تقى المجتمع من الجريمة فالمهم هو تعديل وتغيير الذات الانسانية ، لا تعديل وتغيير الظروف الموضوعية المحيطة بالانسان .

ان الاشتراكية العلمية سبق لها من خلال معارك طويلة ومضنية أن شجبت الفلسفات المثالية فى ميادين عديدة : فى العلم والاقتصاد والفن وفى المجتمع ايضا (١) .

الاشتراكية العلمية فلسفة انسانية ، بمعنى أنها تؤمن بالانسان وبقدراته فى تطوير نفسه نحو الأفضل ، معتمدا فى ذلك على جهوده وحدها ، ودون الاستعانة فى تحقيق ذلك بقوى خفية أو غيرها . وهى لذلك لا تؤمن بأن الانسان مجبول على الشر . ولكنها ترى أن الظروف الاقتصادية بما يتضمنه ذلك من موى الانتاج وعلاقات الانتاج هى التى تشكل وعلى الأفراد وادراكهم ، وأن العكس غير صحيح . من ثم فتفسير حقيقة الانسان لا يمكن أن يتم بناء على فرض مبدأ ميتافيزيقى مؤداه ان الانسان شرير وأنانى بطبعه . بل ينبغى تعقب المراحل المختلفة التى مر بها المجتمع الانسانى عبر العصور المتعددة منذ عهد الملكية البدائية حتى عهد الملكية العبودية ثم الملكية الاقطاعية وأخيرا الملكية الرأسمالية التى تهدف الاشتراكية الى محوها واعادة بناء المجتمع الانسانى من جديد على أساس الملكية الاشتراكية . فى كل مرحلة من هذه المراحل كان يتحور السلوك الانسانى ويتغير ويتبدل ، وكانت ردود فعل الانسان ازاء السلطة تختلف وتتبدل . هذه حقائق انثروبولوجية واجتماعية وتاريخية ليست قابلة للجدل . لم يقل أحد أن الانسان فى ظل المجتمع العبودى كان هو هو فى ظل المجتمع الاقطاعى ، وظل لم يتغير فى ظل المجتمع الرأسمالى ، وحتى عندما أشرقت شمس الاشتراكية بقى ثابتا لا يريم . اذن بماذا نفسر هذه الاختلافات الجوهرية التى طرأت على دوافع السلوك الانسانى وأشكاله من مرحلة الى مرحلة ، ان لم نفسرها على ضوء تغير الأبنية الثقافية ــ الاجتماعية ؟

---

(١) انظر المراجع الاتية على سبيل المثال :

— Lenin, V. I., Materialism and Empirio-Criticism, Moscow, 1952.
— Plekhanov, G., The development of the monist view of history, Moscow, 1956.
— Nesturkh, M., The origin of Man, Moscow, 2ed, 1967.
— Plekhanov, G., L'Art et la vie sociale, Paris : Ed., Sociales, 1949.
— Fataliev, Kh., Le matérialisme dialectique et les sciences de la nature, Moscow, : Ed. du Progrès, 1967.

لقد أدت الافكار المثالية التى اعتنقها قبل جراماتيكا طابور طويل من المفكرين الى تفسير السلوك الاجرامى على أساس بيولوجى محض . وليس بعيدا عن أذهاننا التصنيف الذى وضعه لومبروزو للمجرمين ، وما تضمنه من نمط المجرم بالفطرة الذى كتب عليه الاجرام منذ مولده . كل هذه الاتجاهات ليس من شأنها سوى الهروب من مواجهة أسباب الاستغلال فى المجتمع ، والتفاوت الرهيب بين الطبقات ، والمستوى المنحط الذى يعيش فيه الملايين من البشر ، نتيجة استغلال الطبقات المستغلة القليلة العدد . والحديث بعد ذلك عن أنانية الانسان وشروره لا يخدم سوى هذه الطبقات المستغلة عن طريق هذا التصوير الميتافيزيقى (١) .

ومن هنا يبدو أحد وجوه الاختلافات الجوهرية بين الاشتراكية العلمية وبين نظرية الدفاع الاجتماعى عند جراماتيكا . ففى الوقت الذى تبرىء فيه الاشتراكية العلمية الانسان من القدر الأعمى الذى تريد هذه النظرية أن تصبه فوق رأسه فى الماضى والحاضر والمستقبل ، وفى الوقت الذى تؤمن بالانسان وقدراته ، تولى نظرها النفاذ العميق نحو الواقع الاجتماعى نفسه ، لتكشف فيه ذاته عن مواطن الخلل والانحراف ، التى تؤدى الى الجريمة والجناح .

تعديل هذا الواقع الاجتماعى هو نقطة البداية اذن فى « الدفاع عن المجتمع » . ولعل ما يشهد على سلامة هذا المبدأ النظرى الهام ، أنه فى المجتمعات الاشتراكية حيث تغير الهيكل الاقتصادى والبناء الاجتماعى تغييرا جوهريا ، هبطت نسبة الاجرام والانحراف هبوطا كبيرا ، ويزداد هذا الهبوط كلما سار المجتمع فى سعيه الحثيث نحو مزيد من الاشتراكية التى تعنى مزيدا من العدالة الاجتماعية ومن فرص تنمية شخصية الأفراد على أسس انسانية سليمة .

وكل ذلك لا يمكن أن يتم فى مجتمع رأسمالى ينهض على أساس استغلال الانسان للانسان . ليس قانون « الأنانية » هو الذى يحكم الطبيعة الانسانية الى الأبد اذن وانما هو قانون « الاستغلال » الذى يحكم المجتمعات فى مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطورها ، فاذا قضى عليه ، فقد تحررت الشخصية الانسانية من دوافع الانحراف والجريمة .

(ب) علاقة الفرد بالمجتمع والدولة :

مما يلفت النظر فى نظرية الدفاع الاجتماعى عند جراماتيكا أنه يتحدث باطلاق عن الفرد وعلاقته بالمجتمع والدولة . والحقيقة أن هذا الحديث

---

(١) انظر فى نقد الميتافيزيقا من وجهة نظر الاشتراكية العلمية :

Mouillard, M. & Deprun, J., Marxisme et Métaphysique, in: Bissières, R. et al., Peut-on se passer de métaphysique ?, Paris : P.U.F., Privat, 1954, 103 - 163.

المجرد عن الفرد والمجتمع والدولة ، ومحاولة الزعم أنه يصدق على الفرد بوجه عام ، وعلى المجتمع أيا كان نمطه ، وعلى الدولة مهما كانت طبيعتها، بجانب المنهج العلمى من ناحية ، ويتجاهل الحقائق الاجتماعية الملموسة من ناحية أخرى .

أما عن مجانبته للمنهج العلمى ، فيبدو فى أنه مع التسليم بوجود سمات عامة مشتركه بين المجتمعات الانسانية ، الا أنه لا يمكن تجاهل الفروق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الجسيمة بين هذه المجتمعات . ومن ثم يبدو الحديث المجرد عن الفرد والمجتمع والدولة حديثا أجوف يفتقر الى دقة البحث العلمى الأصيل . أما عن تجاهله للحقائق الاجتماعية الملموسة فيظهر اذا نظرنا الى المجتمعات الرأسمالية من ناحية ، والمجتمعات الاشتراكية من ناحية ثانية ، والمجتمعات النامية من ناحية ثالثة . اذا أحللنا أنماط كل فئة من هذه المجتمعات ، فسنجد أن للفرد فى كل فئة وضعه الخاص الذى يختلف اختلافا جذريا عن وضعه فى الفئة الأخرى ، وكذلك الأمر بالنسبة لبنـاء المجتمع وطبيعة الدولة والوظائف التى تنهض بها . فالعلاقة الثلاثية بين الفرد والمجتمع والدولة فى مجتمع اشتراكى تحكمها قواعد بالغة الخصوصية اذا ما قورنت بالوضع فى مجتمع رأسمالى . فى المجتمع الاشتراكى لا يركز على الفرد وحقوق الفرد المقدسة الى آخر هذه الصياغات المعهودة فى الفكر **الرأسمالى ، وانما ينظر للفرد باعتباره عضوا فى جماعة وفى مجتمع كبير .** والمجتمع الكبير يحل مشكلاته بطريقة كلية وشاملة وجذرية ، ومن شان هذا فى النهاية أن يؤثر تأثيرا فعالا على أوضاع الأفراد الاقتصادية والاجتماعية **والثقافية . وفى نفس الوقت الدولة فى المجتمع الاشتراكى ينظر لها باعتبارها** تمثل تحالف العمال والفلاحين وهم غالبية أعضاء المجتمع . وهذا النظر يؤدى الى نتائج بالغة الخطورة على المستوى النظرى والمستوى التطبيقى على السواء . وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على السياسة الاجتماعية والسياسة الجنائية . فاذا نقلنا البصر بعد ذلك الى المجتمع الرأسمالى ، **نجده يتحدث عن الفرد وحقوقه ، باعتباره كائنا منعزلا . ويتحاشى الفكر الرأسمالى فى تحليلاته ربط الفرد بطريقة عضوية مع الطبقة التى ينتمى** اليها (١) . فكلما كان الحديث مطلقا وغير محدد كلما كان أبعد عن الواقع الحقيقى للمجتمع وما فيه من صراعات طبقية ، وهذا بالضبط ما يهدف اليه الفكر الراسمالى . وكذلك الأمر بالنسبة للدولة . فى المجتمع الرأسمالى يراد من الحديث عن الدولة ، الزعم بأنها سلطة عليا تعلو فوق الأفراد **والجماعات والطبقات ، وتتسم بالحياد ، فى حين أن الواقع يثبت أن الدولة**

---

(١) يظهر هذا الاتجاه بصورة واضحة فى علم الاجتماع الامريكى الذى يتحاشى ادخال البعد الطبقى فى البحوث الميدانية التى تجرى على الظواهر المختلفة . ومن الامثلة الكلاسيكية **بهذا الصدد بحث « وارنر » ، « يانكى سيتى » عن التدريج الاجتماعى فى المجتمعات المحلية** الامريكية ، والذى تحاشى فيه بحث مشكلة الطبقات الاجتماعية ، مصطنعا اتجاها ذاتيـا فى **البحث :** Mills, R., The social life of a modern community in : Mills : Power, Politics and People, Collected essays, N.Y. : Ballantine Books, 1963, 39 - 52.

ليست تجريدا لقوة عليا خفية لا علاقة لها بالواقع الاقتصادى الاجتماعى فى المجتمع بقدر ما هى واجهة تحمى مصالح الطبقة السائدة فى المجتمع .

من كل ذلك نخلص الى أن حديث جراماتيكا عن الفرد والمجتمع والدولة على سبيل الاطلاق ، ومحاولته صياغة نظرية عامة عن الدفاع الاجتماعى تصدق على كل مجتمع وعلى كل دولة ، تجافى المنهج العلمى والحقائق الاجتماعية الماثلة فى المجتمع .

وقد ترتب على زيف المقدمات التى يصدر عنها جراماتيكا زيف عدد من النتائج الجزئية والكلية التى انتهى اليها . فقد ذهب الى أن المجتمع مكون من أفراد ، وهذا بطبيعة الاحوال يعكس فكره الفردى البحت . فمن المعروف أن المجتمع ــ من وجهة النظر السوسيولوجية الخالصة ــ مكون من جماعات لا من أفراد ، هذه الجماعات التى تتعدد صورها ، ونجد من بينها الأسرة والطائفة والنقابة والطبقة .

وكنتيجة لمقدماته الزائفة ، ذهب الى أن الدولة ــ هكذا على الاطلاق ــ لا تدخل فى صراع مع الفرد ، بل أنه غالبا حينما أكد أن على الدولة أن تقوم بتنشئة الأفراد ! اى دولة ؟ اذا كان يقصد الدولة الرأسمالية فقد زيف الحقائق . فمن المعلوم أن الدولة الرأسمالية التى تعبر عن مصالح الطبقات المستغلة تدخل كل يوم فى صراع مرير مع أفراد الطبقات المقهورة، وتستخدم فى هذا الصراع كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ، من أول التهديد بأحكام وعقوبات القانون الجنائى حتى الفصل التعسفى من العمل، والتهديد والارهاب ، واذا كان الامر كذلك فكيف يمكن أن تقوم مثل هذه الدولة بتنشئة الفرد وهى تقف كالسد المنيع أمام مطالبه المشروعة العادلة التى يتوقف على تحقيقها بناء شخصيته وتكاملها ؟

ان ما ذهب اليه جراماتيكا لا ينطبق الا على الدولة الاشتراكية التى تعبر عن مصالح الطبقات العاملة فى المجتمع . هنا بالفعل لا يحدث صراع بين الدولة والفرد ، وهنا حقا تقوم الدولة بدور ايجابى حاسم فى تنشئة الفرد وفى تكييفه لكى يكون مثالا للمواطن الصالح .

ومن هنا تتضح أهمية التحليل الطبقى للدولة والقانون من ناحية ، وأهمية ربط الفرد بطبقته حتى تتضح العلاقات فى سياقها الاجتماعى الواقعى لا المجرد .

والاساس الواهى الذى أقامه جراماتيكا والذى تصور أنه قد أرسى به دعائم نظريته فى الدفاع الاجتماعى ، هو نفسه الذى أدى به الى الفشل الذريع . فطبقا لما خلص اليه من تحليله عن العلاقة بين الفرد والدولة ، وضرورة أن تضع الدولة كل امكانياتها فى خدمة الفرد ، اقترح الغاء قانون العقوبات وابداله بقانون الدفاع الاجتماعى ، الذى يرتكز عنده على عدد من المبادىء الأساسية .

وهو يريد اولا الغاء فكرة المسئولية لأنها مؤسسة على فكرة الجريمة . ولكن ما هو البديل ؟ هنا يعمل جراماتيكا ذهنه المثالى فيبتكر معيارا جديدا هو « المناهضة للمجتمع » فاذا تساءلنا وكيف نؤسس هذا المعيار ، أجاب : **بالاستناد على المعطيات الذاتية الكامنة فى شخص فاعل الجريمة . هنا كما هو** واضح تركيز على ذات الفاعل لا على الظروف الموضوعية التى ادت به الى الاجرام . وحتى فى معيار « المناهضة للمجتمع » **الذى كان مفروضا فيه أن ينهض على أسس اجتماعية** ، كالاعتداء على قيم **أو مصالح قانونية** معينة ، نرى جراماتيكا يحيل بصدد تحديده الى محض تقديرات ذاتية تتعلق بنفسية الفرد وشخصيته .

ان الحديث يطول بنا لو أردنا أن نفند كل الاسس والدعاوى التى يقيم عليها جراماتيكا نظريته فى الدفاع الاجتماعى ، ولكن بحسبنا أننا نقدنا دعاواه العامة على ضوء نظرية الاشتراكية العلمية ، التى لها فى التطبيق وجهتها الخاصة فى الدفاع الاجتماعى ، على ما سنرى من بعد .

ثالثا : مدرسة الدفاع الاجتماعى الجديد : نظرية مارك آنسل

تعد نظرية مارك آنسل التى أطلق عليها « الدفاع الاجتماعى الجديد » فى نظر البعض نموذجا للتاليف المحكم بين الأفكار الحديثة التى يؤمن بها الباحثون فى العلوم الجنائية فى الوقت الراهن . وهذه الافكار الحديثة **تدور حول محور رئيسى يمكن أن يطلق عليه « مبدأ الدفاع الاجتماعى »** . وقد صاغ الفقيه الايطالى نوفولونى هذا المبدأ كما يلى :

« مبدأ الدفاع الاجتماعى هو المبدأ النظرى والتطبيقى الذى على اساسه توجه نظم ومعايير القانون الجنائى نفسها اساسا — من وجهة النظر الموضوعية وكذلك من وجهة النظر الاجرائية — نحو تكييف الجانح أدبيا واجتماعيا ، وبغير ضرورة لازمة تدفع لطرح هذه السمة أو تلك من السمات التقليدية للقانون الجنائى ، ويستتبع ذلك بالتالى عدم طرح مفهوم الجزاء الجنائى فى بعض الحالات (١) » .

والحقيقة أن الدفاع الاجتماعى الجديد لا يعد بذلك نظرية جامدة ، بقدر ما هو حركة أو اتجاه محدد قبل الجريمة والمجرم(٢) .

وتزعم هذه الحركة أنها لا تهدف الى التوفيق بين النظريات الكلاسيكية والوضعية ، وانما تريد أن تضع السياسة الجنائية خارج الصراع بين السياسات الليبرالية والتسلطية ، بتوجيه الدراسة نحو الجوانب الفنية مستخدمة فى ذلك جهود كل العلوم الانسانية .

---

(١) Nuvolone, P., Le principe de la légalité et les principes de la défense sociale, Rev. Sc. Crim. Dr. pén. Comp., no 2., Avril - Juin, 1956, 231-242.

(٢) فوان ولوتى ، القانون الجنائى وعلم الاجرام ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

وقد حاولت حركة الدفاع الاجتماعى الجديد أن تتحاشى المواقف المتطرفة التى تبناها جراماتيكا ، وركزت على أن هدفها ليس الغاء قانون العقوبات كلية كما يطالب جراماتيكا ، وانما تطويره على هدى عدد من الموجهات العامة .

ولن نستطيع بطبيعة الحال العرض التفصيلى لنظرية الدفاع الاجتماعى الجديد ، ولذلك سنقنع بعرض وجيز للموجهات العامة لها .

١ ــ عرض موضوعى للأسس الفلسفية للنظرية

لا شك أن هناك وحدة تجمع بين نظرية جراماتيكا من ناحية ونظرية مارك آنسل فى الدفاع الاجتماعى الجديد من ناحية أخرى ، بغض النظر عن الفروق بينهما فى مواضع كثيرة . وهذه الوحدة تبدو فى أن كلتا النظريتين تنحدران من معين واحد هو المثالية ان أردنا أن نستعمل لغة الفلسفة ، أو الاتجاهات الفردية بعبارة أخرى .

فمارك آنسل ــ تماما مثل جراماتيكا ــ يركز أساسا على الفرد باعتباره هو هدف السياسة الجنائية الجديدة . وهو من ناحية أخرى يقيم العلاقة بين الفرد والمجتمع بنفس الصورة تقريبا التى وضعها جراماتيكا من قبل . **وآنسل يقرر صراحة أن حركة الدفاع الاجتماعى الجديد تنهض على أساس فلسفة سياسية ــ يمكن فى نظره ــ أن يطلق عليها الفردية الاجتماعية (١)** وهو يصف حركته بأنها سياسة جنائية انسانية ، وبذلك يعطى لها تحديدا معينا .

ولنلق نظرة سريعة على مضمون وتطبيقات هذه الأفكار كما حددها آنسل نفسه (٢) .

(أ) فكرة الفردية الاجتماعية :

يهدف الدفاع الاجتماعى الى صياغة سياسة جنائية تولى المنع الخاص اهتماما خاصا عن طريق اجراءات مدروسة لاعادة تنشئة الفرد . وهذه التنشئة للفرد لا يمكن أن تتحقق الا باضفاء الانسانية على قانون العقوبات الذى ينبغى عليه أن يستنهض كل قدرات الفرد ، لبث الثقة فى نفسه ، ولكى يعود له من جديد الاحساس بمسئوليته الشخصية ، او بعبارة أدق بحريته الاجتماعية ، وبمعنى القيم الانسانية . وهذا المفهوم يجهد فى أن يضمن للجانح المفترض أو المحكوم عليه ، احترام حقوقه بحسبانه انسانا ،

---

(١) أنظر Ancel, M., La défense sociale nouvelle, Paris : Cujas, 2ed, 1966, p. 38.

(٢) آنسل ، المرجع السابق ، ص ٣٧ وما بعدها .

وفى نفس الوقت الابقاء على الضمانات الأساسية التى تترتب على مبدأ الشرعية وسلامة اجراءات الدعوى الجنائية . وهذه السياسة الجنائية لا تنهض على أسس انسانية عاطفية فحسب ، بقدر ما تعتمد على دراسة الواقعية الاجرامية وكذلك **شخصية الجانح** ،بالاستعانة بالعلوم الانسانية فى ذلك .

غير أن آنسل يقصد بفكرة الفردية الاجتماعية التى يرى أنها الفلسفة السياسية التى يقيم عليها حركة الدفاع الاجتماعى الجديد ، مفهوما خاصا للعلاقة بين الدولة والفرد ، يتضمن فى حد ذاته معارضة للمفهوم السائد فى المجتمعات الاشتراكية (١) . فهو يقرر أن الدفاع الاجتماعى القانونى والانسانى الذى يدعو اليه ليس هناك اطلاقا أى علاقة تربطه بالدفاع الاجتماعى الذى تفرضه الدولة والمتسم بالطابع البوليسى . فهذا الدفاع لا يهدف سوى اعطاء الدولة سلطات مطلقة ، تأثرا بنظريات هوبز ، وهيجل وماركس ولينين .

والدفاع الاجتماعى ــ فى نظر آنسل ــ يقف فى قطب مضاد لهذا المفهوم . فهو على عكسه تماما يهدف الى الدراسة المتعمقة لشخصية الجانى ، وينادى بأن يلقى محاكمة عادلة ، وعلاجا يحترم مواضعات كل فرد . فالاهتمام بالفرد كفرد هو أساس الدفاع الاجتماعى الجديد .

(ب) فكرة النزعة الانسانية :

حرص مارك آنسل على أن يحدد وصف الدفاع الاجتماعى الجديد كسياسة جنائية بأنها تتضمن فلسفة انسانية ومثالا أدبيا يتجاوز بكثير أطر الحتمية المادية . وبهذا المعنى ، يمكن القول ان الدفاع الاجتماعى يلمس المشكلة الرئيسية المتعلقة بعلاقة الفرد بالدولة .

وهى بهذا ــ فى نظر آنسل ــ تختلف اختلافا اساسيا عن المذاهب الشمولية لأنها تعتبر أن المجتمع لم يوجد الا بواسطة الانسان ومن أجل الانسان ، وأنه لا يجد مبررا لوجوده ان لم يحقق التحقيق الكامل امكانيات الكائن الانسانى .

والدفاع الاجتماعى الجديد كما يراه مارك آنسل يرتد بأصوله الى التقاليد

---

(١) مما يؤيد هذا التعريف الذى يعطيه آنسل للدولة فهى فى نظره : « التعبير الاجتماعى ــ القانونى عن الجماعة الانسانية المنظمة بحسبانها شعورا جمعيا » وهو تعريف يتوافق تماما مع الفكر المثالى الذى يصدر عنه . (مارك آنسل ، المرجع السابق ، ص ٣٥٤) .

المسيحية والى تيار « الهيومانزم » أو النزعة الانسانية (١) . أما عن النزعة الانسانية واحتوائها على عدة أفكار أساسية عن الدفاع الاجتماعى ، فيراه آنسل ظاهرا فى مؤلفات عدد من المفكرين من أبرزهم توماس مور وبيكون . أما مور فقد عرض أفكاره بصدد الجريمة والعقوبة فى ثنايا كتابه الشهير « يوتوبيا » الذى صدر عام ١٥١٦ . وقد عارض فيه عقوبة الاعدام معارضة شديدة ، وعلى عكس التقاليد التى كانت سائدة فى زمانه تصور انشاء عقوبات سالبة للحرية لتحل محل العقوبات البدنية ، واظهر أيضا أنه من أنصار اعادة تربية الجانح بواسطة العمل . وأكد مور اتجاهه الانسانى بمناداته أن يعامل المجرم بطريقة انسانية .

ويذهب آنسل الى أن جوهر النزعة الانسانية هو الاهتمام الشديد بالانسان واصلاح أحواله . وقد أدت هذه النزعة الى الاتجاهات الانسانية التى ظهرت فى القرن الثامن عشر . وظهر فى هذا الوقت أيضا مفكرون مثل لابروبير الفيلسوف الفرنسى الشهير الذى استنكر فى بعض كتاباته ممارسة العدالة فى زمانه ، والطريقة القاسية التى يعامل بها الانسان غيره من بنى الانسان . وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يعترض الفلاسفة فى القرن التاسع عشر على شدة العقوبات وقسوتها ، وأن يطالبوا بأن يكون هناك تناسب عادل بين الجريمة والعقوبة . وقد كان لهذه الافكار والآراء طابع العمومية اذ سادت القارة الاوربية وغزت انجلترا كذلك .

ومن هنا يعتبر مارك آنسل أن حركة الدفاع الاجتماعى الجديد التى يدعو لها حركة انسانية ، ما دامت ترتد بأصولها الأولى الى أفكار النزعة الانسانية التى سادت أوربا منذ عصر التنوير . وهى كذلك أيضا لأنها تركز على حقوق الكائن الانسانى التى ينبغى أن تحترم ، وضرورة أن يظهر ذلك جليا فى كل مراحل الدعوى الجنائية والمعاملة العقابية .

٢ ــ تحليل نقدى للاسس الفلسفية للنظرية

(أ) فكرة الفردية الاجتماعية :

يمكننا فى بداية هذا التحليل النقدى الوجيز لفكرة الفردية الاجتماعية(٢) التى تنهض عليها حركة الدفاع الاجتماعى الجديد ، أن نقرر مع البروفيسور

---

(١) انظر مارك آنسل ، المرجع السابق ، الفصل الثانى : اصول حركة الدفاع الاجتماعى ، ص ٤١ ــ ٨٠ .

وانظر فى موضع آخر تعبير آنسل عن أسفه الشديد لكون برنامج الحد الادنى للدفاع الاجتماعى لم يتضمن ــ كما كان يريد ــ اشارة صريحة الى التقاليد المسيحية كمصدر من مصادر الدفاع الاجتماعى ، فقد رفضت هذه الاشارة حين المناقشة النهائية للبرنامج ــ خشية أن تصبغ الدفاع الاجتماعى بصبغة دينية عقيدية . ص ٣٢٤ هامش ١١٥ .

(٢) انظر : Graven, J., Droit pénal et défense sociale, Rev. Pen. suisse, no 1, 1955, 1-53, spécialement p. 28.

اميل ستانسلاس رابابور ان مارك آنسل يعد مفكرا للبرجوازية الغربية فى ميدان العلوم الاجتماعية المعاصرة(١) .

والحقيقة ان تحديد وضع آنسل كمفكر فى اطار الثقافة التى يعيش فى ظلها وفى حدود الطبقة التى ينتمى اليها ، والتى يتبنى ايديولوجيتها هى نقطة البداية فى التقدير النقدى لنظريته (٢) .

آنسل يبدأ — مثله مثل جراماتيكا — بالفرد ، وينتهى أيضا بالفرد . وفى تحليلاته تغيب الصورة الحقيقة الواقعية للمجتمع بكل ما يتضمنه من صراعات اجتماعية تؤثر على وعى الأفراد وتشكل بطريقة شبه حتمية شخصياتهم .

ولكن النظرية الاشتراكية والمجتمعات الاشتراكية تبدأ الدراسة والتحليل من نقطة مغايرة تماما . فى هذه المجتمعات تبدأ الدراسة فى هـذا المجال بدراسة أصول الأسرة والملكية الفردية والدولة . وبهذا يصل البـاحث الى المعرفة المتعمقة بالقوانين الموضوعية لتطور المجتمع ، التى تحدث آثارها بغض النظر عن الارادات الانسانية . ولكن هذه المعارف توضـع فى خدمة الانسان لكى تساعده على احداث التغييرات الاجتماعية على ضوء ديالكتيك الصراع الطبقى ، وذلك كله بغرض ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية فى الحاضر وفى المستقبل والى أوسع مدى ممكن .

ولكن المفكرين البورجوازيين الغربيين يعارضون الأفكار الأساسية فى الاشتراكية العلمية ، ويرفضون ربط الفرد ربطا وثيقا بطبقته ، ويؤثرون الحديث المجرد عن الفرد والمجتمع بوجه عام . ومن هنا لا نجد عند هؤلاء المفكرين — علماء اجتماع كانوا أو قانونيين — بناء موضوعيا للبحوث العلمية التى تنصب على الفرد فى المجتمع(٣) وانما هم يقنعون باثارة عدة مشكلات ذاتية تتعلق بالانسان — الفرد معزولا عن السياق الاجتماعى الثقافى الذى يعيش فيه .

---

(١) انظر بهذا الصدد: Rappaport, E., En lisant la «Défense sociale nouvelle», impressions, méditations et conclusions, Rev. Sc. Crim. Dr. pén. Comp., no. 2., avril-juin, 1956, 360-368.

(٢) نصدر فى ذلك عن المبدأ الرئيسى الذى ينهض عليه علم اجتماع المعرفة كله : لا يمكن فهم نشأة الأفكار وتطورها وزوالها بغير ربطها بالابنية الاقتصادية — الاجتماعية التى نشأت فى ظلها . بغير هذا التحليل السوسيولوجى تصبح مناقشة الأفكار ومحاولة تقييمها مجرد ميتافيزيقا . انظر بهذا الصدد :

Goldman, L., Introduction à la philosophie de Kant, Paris: Gallimard, 2ed, 1967, p. 27.

Lefebvre, H., Sociologie de Marx, Paris : P.U.F., 1966, ch., 3., 49 - 74.

(٣) انظر فى العلاقة بين الفرد والمجتمع من وجهة نظر الاشتراكية العلمية :

Man and Society, (by a group of authors), Moscow: Progress publishers, 1966.

وتبدو خطورة نظرية « الفردية الاجتماعية » فيما تؤدى اليه من نتائج تتعلق بفكرة « الفرد المناهض للمجتمع » . فكيف تزعم نظريات الدفاع الاجتماعى أنها عامة وصالحة للتطبيق فى كل مجتمع ، مع أن فكرة مناهضة المجتمع لا يمكن أن تتحدد الا فى الاطار الطبقى فى كل مجتمع ، حيث تبدو الأوضاع الواقعية للطبقات المستغلة من ناحية والطبقات المستغلة من ناحية أخرى ؟ وهنا تبدو أهمية الأسئلة التى اثارها من قبل البروفيسور رابابور : فرد مناهض للمجتمع ؟ بالنسبة لمن ؟ دفاع اجتماعى ؟ عن ماذا ؟ وضد من ؟ . ان المسألة بالنسبة لأنصار الاشتراكية العلمية تتمثل فى ضرورة دراسة المشكلة الكبرى للجانح الذى هو ضحية للنظم الرأسمالية التى تنهض على أساس الظلم الاجتماعى .

ان مشكلة الجناح لا يمكن أن تفهم الا على ضوء تحديد الظروف المعيشية التى يعيش فيها الأفراد فى المجتمع ، وقدر التعليم والثقافة الذى أتيح لهم أن يتلقوه(١) . أما تجاهل هذا الجانب الاساسى والتركيز على الفرد وحقوقه وشخصيته وعلاجه الى آخر هذه الافكار ، فليس من شأنه سوى خدمة الطبقات المستغلة فى المجتمع ، وتسخير قانون العقوبات لحمايتها .

يتحدث مارك آنسل عن ضرورة احترام حقوق الجانح ، ولكن كيف يتم هذا فى المجتمع الرأسمالى ، حيث تهدر الحقوق المشروعة للمواطن غير الجانح ؟ أم أن المسألة كلها لاتعدوا طنين كلمات براقة المظهر خاوية المضمون؟

المسألة الجوهرية التى يتجاهلها انصار مدرسة الدفاع الاجتماعى سواء جناحها المتطرف أو المعتدل ، هى أن البناء الاقتصادى للمجتمع نفسه وما يتضمنه من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو الذى يؤثر على تشكيل السياسة الاجتماعية التى تعد السياسة الجنائية فرعا منها (٢) . ولا يمكن ــ فى حدود هذا التصوير ــ تصور سياسة جنائية تقدمية ترتكز على سياسة اجتماعية رجعية !

غير أن الخلاف بين الاشتراكية العلمية وبين مدرسة الدفاع الاجتماعى الجديد لا يقف عند الجانب النظرى وحده الذى يتعلق بالمسلمات الفلسفية ، وانما يتعداه الى الجانب التطبيقى الذى يتعلق بمعاملة المذنبين والوقاية من الجريمة وفق ما سنشير اليه فى خاتمة هذا البحث .

---

(١) انظر : Mitine, M., L'homme dans le système des rapports sociaux et économiques du monde moderne, in. La sociologie en U.R.S.S., Moscow Ed. du progrès, 1966, 96 - 114.

(٢) لا يقبل علم الاجتماع البورجوازى بطبيعة الحال هذا المبدأ الاساسى الذى لا يمكن بدونه فهم ظواهر الصراع فى المجتمع .

أنظر فى نقد علم الاجتماع البورجوازى من وجهة نظر الاشتراكية العلمية :
Novikov, N. V., Critique de la sociologie bourgeoise du « Comportement social», in : L'homme et la Société, revue internationale de recherches et de synthèses sociologiques, no. 3, 1967, 55 - 68.

(ب) فكرة النزعة الانسانية :

حركة الدفاع الاجتماعى الجديد كما قدمها مارك آنسل حركة انسانية . وليس هذا مجرد وصف شكلى للحركة ، ما دام قد ربطها ربطا وثيقا « بالهيومانزم » أو النزعة الانسانية التى سادت أوربا منذ عصر التنوير .

والواقع أن مصطلح « النزعة الانسانية » وان كان يمكن — كما فعل آنسل — القول بأنه يعنى أساسا الايمان بالانسان وقدراته على أن يحسن أحواله بالاعتماد فى ذلك على جهوده وحدها (١) ، الا أن الاختلاف يبدو واضحا وجذريا بين أنصار النزعة الانسانية حين يحاولون تفسير شقاء الانسان على الارض وبؤسه ، والوسائل العملية الكفيلة بالقضاء على أسباب هذا الشقاء ، وتحقيق السعادة للانسان على هذه الارض (٢) .

ومارك آنسل الذى يتبنى مفهوم النزعة الانسانية بالمعنى الذى كان يعطى له فى عصر النهضة ، يحاول بطريقة مباشرة وغير مباشرة ان يوحى بأن حركة الدفاع الاجتماعى الجديد حركة انسانية ، فى حين أن السياسات الجنائية فى المجتمعات الاشتراكية التى يطلق عليها التسلطية أو الشمولية ليست انسانية ، بل هى فى نظره مضادة للانسان .

وهو بذلك لا ينفصل أبدا عن التيار الثقافى الرجعى السائدة فى البلاد الغربية ، والذى حاول جاهدا وخصوصا فى السنوات الأخيرة أن يثبت أن الاشتراكية لا يمكن أن تؤسس على هديها نزعة انسانية (٣) . وينهض هذا الزعم على حجة أساسية مؤداها أنه ما دامت الاشتراكية العلميه ترتكز جل اهتمامها فى التاريخ الانسانى على صراع الطبقات وعلى العلاقات الاقتصادية بين الأفراد ، فمعنى ذلك أنها تقلل بل وتشوه من ذاتية وداخلية الشخص الانسانى ، وهى بالتالى تنقص من حريته ، ولذلك فهى عاجزة عن أن تؤسس انسانية حقيقية تحترم كل أبعاد الانسان الكلى أو الشامل(٤) .

والواقع ان هذا الزعم بجانب الحقيقة . فهو أولا يقف بمفهوم النزعة الانسانية عند حدوده أيام عصر النهضة ، ويتجاهل التغيرات التى لحقت بهذا المفهوم فى القرون التالية على عصر النهضة حتى عصرنا الحاضر ،

---

(١) أنظر فى هذا التعريف : Fromm, E. (editor) Socialist Humanism, An international symposium, N. Y., Anchor Books, 1956., Introduction

(٢) أنظر فى الاختلافات بين المفكرين الانسانيين : Lamont, C., Humanism as a philosophy, London : Watts & Co., 3 ed., 1953, 29 - 39.

(٣) أنظر بصدد المناقشات التى تدور فى الوقت الراهن بين عدد من المفكرين الفرنسيين حول النزعة الانسانية : Duvignaud, J., La Sociologie est un humanisme, in: L'homme et la Société, no. 1., 1966, 33 - 43.

(٤) أنظر فى ذلك : Garaudy, R., Perspectives de l'homme, Existentialisme, Pensée catholique, Marxisme, Paris: P. U. F., 3 ed, 1961, 310.

وهو من ناحيـــة أخـــرى بتجاهل المفهوم الاشـــتراكى العـــلمى للشخص الانسانى (١) الذى تنهض على أساسه النزعة الانسانية الاشتراكية .

ومن هنا وجب علينا لكى نقدر مزاعم مارك آنسل ، عن انسانية حركته للدفاع الاجتماعى ، وعن لا انسانية السياسات الجنائية الاشتراكية ، أن نتعقب تطور مفهوم النزعة الانسانية منذ عصر النهضة من ناحية ، وأن نشير اشارات موجزة الى النزعة الانسانية الاشتراكية .

تطور مفهوم النزعة الانسانية :

يمكن القول أن النزعة الانسانية فى عصر النهضة ولدت من خلال صراعات طويلة ، كانت فى جوهرها صراعات اجتماعية (٢) . لقد كانت تعبيرا روحيا للصراع الطويل الذى قادته البورجوازية الناشئة ومفكريها ، ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للاقطاع ، وضد مفهوم العالم الذى كان مرتبطا به (٣) .

كانت النزعة الانسانية فى ذلك الوقت تعنى تأكيد ذات الانسان ضـــد العبودية الاقطاعية باسم الفردية ، وضـــد سلطة الكنيسة باسم حـــرية التفكير ، وضد قوى الطبيعة باسم ارادة الانسان التى يريد أن تصبح سيدة الطبيعة ومالكتها .

وقد كانت النزعة الانسانية العقـــلانية للثورة الفرنسية تتويجا لهـــذا التطور الطويل . فقد ألغى النظام الاقطاعى ، وامتنع الدين عن التدخل فى السياسة ، وقضى على القيود بواسطة النمو الاقتصادى والتكنيكى لحركة التصنيع التى كانت البورجوازية تسيرها لحسابها .

ولم تعد هناك بعد تفرقة بين الناس ، اللهم الا تلك النابعة من ممتلكاتهم الفردية ، أى بعبـــارة أخرى الملكيـــة والثروة التى يقوم عليهـــا النظـــام البورجوازى .

وقد كرس هذا النصر فى « اعلان حقوق الانسان والمواطن » الذى يعد

---

(١) انظر :
— Boutonnière, F., La formation de la personnalité: et ses conditions sociales., in: Personnalisation et lutte de classes, par Madame Favez — Boutonnier et al., Paris: Les cahiers du centre d'études et de Recherches Marxistes. (Dactylographie).
— Kone, I., La personnalité et ses rôles sociaux, in: La Sociologie en U.R.S.S., Moscow: Ed. du progrès, 1966, 78 - 95.

(٢) انظر تحليلا عميقا للاسس الايديولوجية والابعاد الاجتماعيـــة التى قامت عليها النزعة الانسانية فى عصر النهضة فى :
Von Martin, A., Sociology of the Renaissance, London: Kegan Paul, Trench. Trubner & Co ., 1944, 27 - 30.

(٣)
Suchodolski, B., Renaissance humanism and marxian humanism in: Socialist numanism Ibid., 29-39.

بمثابة الديباجة لأول دستور فرنسى . كل الناس يولدون أحرارا ومتساوين فى الحقوق .

ومعنى ذلك ان هؤلاء المواطنين السلبيين الذين لا يمتلكون شيئا لا تكون لهم حقوق يحق لهم الحفاظ عليها ، فالملكية هى الأساس . وتعريف الانسان والمواطن وحقوقه وحريته على أساس الملكية ، هو الحد الاساسى للنزعة الانسانية البورجوازية . ومع تمركز الملكية وتركزها فى أيدى حفنة قليلة خلال القرن التاسع عشر ، قل عدد أصحاب الحقوق الى درجة كبيرة ، وبعدت الشقة كثيرا بين النزعة **الانسانية النظرية** التى ظلت أساس المبدأ الذى ينهض على أساسه المجتمع الذى ولد فى أحضان الثورة الفرنسية ، **والنزعة الانسانية فى الواقع** لنظام يحرم عددا متزايدا من الأفراد من الشروط الضرورية لاثبات كياناتهم كآدميين .

وهكذا تحولت كل فكرة تضمنتها النزعة الانسانية الى ضدها ، وأصبحت بذلك أكذوبة كبرى . وأخذ الخلط بين الحرية والفردية ، هـذه الهرطقة الاساسية التى سادت فى القرن التاسع عشر كما عبر عن ذلك **الفيلسوف الفرنسى بيجى** ، يتضح زيفه يوما بعد يوم . فبعدما كان الدفاع الفردى عن الحرية سلاحا ضد العبودية الاقطاعية ، أصبح سلاحا موجها ضد صعود الطبقة العاملة . فى عام ١٣٤ عبر لاكوردير عن هذا الموقف فقال « ان التى تفصل بين القوى والضعيف ، بين الغنى والفقير هى الحرية » .

وماذا تفعل للفقير حرية تستبعده من كل مجال ، لمحض أنه فقير ؟ النقود هى الوسيلة لتحقيق كل شىء ، وهى الثمن الذى يدفع فى مقابل كل شىء ، وهى مقياس كل شىء . والفقير لا يمتلك منها شيئا . فكيف ــ بعد ذلك كله ــ لا تتحول مشكلة الحرية الى حرب أهلية بين هؤلاء الذين يملكون ، وأولئك الذين لا يملكون شيئا ؟

لقد ديست « حقوق الانسان » بالأقدام . ووقف جول فيرى أحد النواب الفرنسيين فى الجمعية الوطنية عام ١٨٨٥ صائحا « ان للأجناس العليا حقوق على الأجناس السفلى » وحين ذكره البعض بحقوق الانسان أجاب بكل بساطة « ان حقوق الانسان لم توضع للزنوج » . وهكذا أعطى الاستعمار أساسه الايديولوجى الوحيد وهو العنصرية ، التى تعد رفضا رسميا للنزعة الانسانية التقليدية .

وقد كشف عدد من المفكرين منذ وقت مبكر عن الانفصال الذى حدث بين النزعة الانسانية فى النظرية وبينها فى التطبيق . لقد صاغ **تيودور ديزامى فى** عام ١٨٤٠ ميثاقا للنزعة الانسانية الحقيقية التى ينبغى ان يكون هدفها « تحقيق التنمية الحرة والسوية والمتوافقة لوجودنا والاشباع الكامل لكل حاجاتنا المادية والذهنية والأدبية وباختصار تحقيق وجود يتطابق مع طبيعتنا الانسانية . وعلى ذلك تصبح المشكلة التى تحتاج فى الوقت الراهن

الى حل هى أن نجـد الموقف الذى يمكننا من أن نضمن للكل وبغير اكراه الاشباع الدائم لاحتياجات البدن والروح » .

ولكن هذا الحل الموفق ، لم تستطع النزعة الانسانية أن تقدمه بل هى لا تستطيع ذلك على الاطلاق . فهى وان كان من حسناتها التى تعد لهـا أنها حررت الانسان من العبودية الاقطاعية ، الا انها اقامت ضروبا أخرى من العبودية ، نشأت من السيطرة على ملكية أدوات الانتاج الجديدة ، وملكيه راس المـال ، وكشفت بذلك عن أنها عاجزة عن أن تحقق الوعود العظمى لعصر النهضة ، لكى تصبح انسانية حقيقية فى خدمة الانسان حقا .

واذا كان صحيحا أن طموح النزعة الانسانية يكمن فى اعطاء الانسان ، ونعنى كل انسان ، الوسائل الكفيلة بأن يستثمر كل الثروات الكامنة فى أعماقه ، فانه يصبح ميسورا تحديد محكات الانسـانية الواقعيـة ، اى انسانية ملموسة بغير تزييف أو تضليل .

وعلى ذلك ففى عصرنا الراهن ، يصبح تضليلا للعقول والأذهان ، كل « نزعة انسانية » لا تحقق الأغراض العاجلة والملموسة الآتية :

(أ) تحرير العمل من سيطرة رأس المال ، والغاء الاستغلال الرأسمالى.

(ب) الاعتراف بحق كل شعب فى أن يختار نظامه بنفسه ، والقضاء على الاستغلال الاستعمارى .

(جـ) الصراع ضد الابادة الذرية للانسان وتدمير مصادر وأسباب الحرب

ان هذه الأغراض الثلاثة تتفق فى الواقع مع المطامح الأصلية الثلاثة التى سبق للنزعة الانسانية أن حاولت تحقيقها ، ونعنى بها : تأكيد ذات الانسان ضد العبودية الاجتماعية ، والحق فى حياة قوميه ، وتحقيق ترويض قوى الطبيعة لخدمة الانسان (١) .

ان العرض السابق مجرد لمحة سريعة عن تطور مفهوم النزعة الانسانية منذ عصر النهضة ، ونستطيع على ضوئه أن نلخص التطور الذى لحق بهذا المفهوم فى اتجاهين رئيسيين متصارعين :

الاتجاه الأول :

يزعم أن مصطلح « النزعة الانسانية » يشير الى مركب من القيم الباقية التى صيغت منذ عهد موغل فى القدم ، وأتيح لها أن تستكمل ببعض الأفكار

---

(١) انظر فى ذلك : جارودى ، المرجع السابق ، ٢١١ ــ ٢١٩ .

فى عصر النهضة . وهى قيم — فى نظر أنصار هذا الاتجاه — لها نفس الدلالة بالنسبة لكل البشر ، بغض النظر عن الزمان والمكان .

الاتجاه الثانى :

يرى أن مصطلح « النزعة الانسانية » يشير الى ظاهرة متغيرة تاريخيا ، تنمى وتطور نفسها بطريقة محددة عبر القرون .

وينهض هذا الاتجاه على أساس أنه بالرغم من أن مفهوم الانسان ، والانسانية بالتالى ، يتضمن بعض العناصر الثابتة ، ولكن هذه العناصر توجد دائما بطريقة ملموسة فى الظروف المحددة للمكان والزمان ، وهى بذلك تثرى دائما عن طريق ادخال عناصر جديدة عليها ، وعن طريق الحفاظ على حياة العناصر القديمة . أن ظروف وجود الانسان الراهن تحدد ولا شك ما يطلق عليه — بطريقة ميتافيزيقية — « جوهر الانسان » أو طبيعته أن شئنا الا نستعمل مصطلح الجوهر (١) .

والواقع أن المفكرين المثاليين — ومن بينهم مارك آنسل — يستعملون مصطلح « النزعة الانسانية » كما يستعمله أنصار الاتجاه الأول . فالنزعة الانسانية عنده تكاد أن تكون تجمدت على حدود المعانى التى كانت تعطى لها فى عصر النهضة ، وهو فيما يتعلق بالعصر الحالى يتبنى المواقف الرجعية للفكر الراسمالى ، الذى يتحدث عن حرية الانسان وحقوقه فى حين أن النظام الاقتصادى والراسمالى نفسه ، لا يمكن أن يتركه يتحرك الا فى حدود قوالب جامدة ، تحد من نمو شخصيته .

ومن هنا يظهر الخلاف الجوهرى بين مفهوم مارك آنسل « للنزعة الانسانية » وبين « النزعة الانسانية الاشتراكية » .

النزعة الانسانية الاشتراكية :

هذا الموضوع متعدد الجوانب واسع الاطراف ، وليس بوسعنا أن ندرسه

---

(١) أنظر فى تأصيل الخلاف بين هذين الاتجاهين على أساس وجود مفهومين لحرية ، يفترض كل منهما منذ البداية اعتناق وجهة نظر محددة بشأن دور حرية الارادة أو الحتمية فى التطور التاريخى :

Pasquier, A., Les doctrines sociales en France, vingt ans d'évolution, 1930 - 1950, Paris, Pichon, R. L. Durand-Auzias, 1950, p. 110.

دراسة متعمقة لذلك نكتفى بالاشارة الى عدد من جوانبه الأساسية (١) .

ليس من السهل فى الحقيقة تعقب التطور الايستمولوجى لمفهوم « النزعة الانسانية » فى مراحله المختلفة الى أن وصل فى نهاية المطاف الى المفهوم الاشتراكى للنزعة الانسانية ، فذلك يحتاج الى دراسة خاصة مفصلة لا يتسع المقام لها . ولكننا نستطيع على ضوء عرضنا التاريخى السابق لتطور مفهوم النزعة الانسانية منذ عصر النهضة حتى عصرنا الراهن ، أن نبدأ بنقطة التحول الحاسمة التى اثرت تأثيرا جوهريا على المصطلح . فقد سبق أن اثيرت عدة اسئلة هامة تتعلق بالانسان من اهمها التساؤل حول ما اذا كانت الطريقة التى يعيش بها الانسان هى نتيجة لطبيعته أو نتيجة للظروف والأحوال التى تجبره على أن يسلك بطريقة دون اخرى ، وتكرهه على أن **يلبس رداء معينا ، ويضع على وجهه قناعا خاصـــا بغير أن يكشف عن** شخصيته الحقيقية .

وضع هذا السؤال المفكر الشهير توماس مور ، الذى أشـــار الى أن الفلاحين الانجليز الذين كانوا يعيشون كلصوص ومجرمين ، سلكوا كذلك لأن اللوردات طردوهم من أراضيهم وحرموهم بذلك من مصادر رزقهم . لقد كشف توماس مور بذلك القناع عن ضروب القهر الاجتماعى التى من **شأنها أن تعاقب الـــذين اضطرتهم ظروف تتجاوز قدراتهم لـــكى يرتكبوا** الجرائم .

وتوصل مفكر آخر كان صديقا لتوماس مور ، هو اراسمس الى فكرة بالغة الأهمية مؤداها **أن طريقة الانسان فى الحيـــاة لا تكشف عن طبيعة الانسان وانما عن البناء الاجتماعى .**

بيد أنه يمكن القول أن التطور الحاسم فى مفهوم « النزعة الانسانية » حدث عندما توصل عدد من المفكرين الى الفكرة الآتية :

فهم الانسان **لا يؤدى بالضرورة الى تحديد من هو أو ماذا ينبغى أن** يكون ؟ ولكن الى الاعتراف به ككائن فعال يخلق عالمه بنفسه ، وعن طريق **مجابهته ما خلقه ، يغير ويطور ما خلقه . فالانسان ينمى نفسه ووجوده ــ** وهو بالتالى ــ الذى يغير من جوهره .

---

(١) أنظر بصدد هذا الموضوع الدراسات الهامة الاتية التى نشرت فى كتاب « فروم » سابق الاشارة اليه :

— Svitak, I. : The Sources of Socialist Humanism, 16 - 28.
— Suchodolski, B. :Renaissance Humanism and Marxian Humanism, 29-39.
— Goldmann, L. : Socialism and Humanism, 40 - 52.
— Marcuse, H. : Socialist Humanism ?, 107 - 117.
— Kamenka, E. : Marxian Humanismand the crisis in SocialistEthics 118 - 130.
— Cerroni, U. : Socialist Humanism and Science, 131 - 140.

وهذا المفهوم عن الانسان ، الذى يحدده كلا من نشاطاته وقدرته على مجابهة النتائج التى تترتب عليها ، صاغه فى نفس الوقت « سالفيل » فى فرنسا « وولهلم همبولدت » فى المانيا (١) .

وقد استخلص النتائج الاجتماعية لهذا المفهوم مفكر آخر هو « بستالوزى » . فقد تحقق هذا المفكر من عظمة أفكار عصر التنوير ومن ضيق افقها فى نفس الوقت ، وكذلك من ضيق أفق الثورة الفرنسية البورجوازية . وقد احس بذلك أن مثاليات الفردية البورجوازية والجماعية البورجوازية تقف على طرفى نقيض ، ففى كلتا الحالتين يهلك « الانسان الحقيقى » : فالفردية البورجوازية ليست فى نهاية الامر سوى ضرب من ضروب الانانية ، وكذلك الامر بالنسبة للشعارات البورجوازية عن الوطنية ، والجنسية والدولة فهى ليست سوى نفس الانانية مصاغة فى قالب جماعى .

لقد رأى بستالوزى ضرورة تجاوز كلا القطبين المضادين للانسانية ونعنى بهما الفردية والجماعية التى وجدت فى المجتمع الاقطاعى والبورجوازى . وذهب بستالوزى الى انه لا يمكن خلق « الانسان الحقيقى » الا على انقاض المجتمع البورجوازى ، وذلك عندما ينشأ واقع اجتماعى يتناسب مع الحاجات الحيويه لكل الناس . وهو بذلك يشير الى المناقشة العظمى التى دارت فى عصر النهضة حول « الانسان الحقيقى » و « الانسان الواقعى » (٢) .

وقد أشار بستالوزى بجسارة الى أن السبب الرئيسى للصراع يكمن فى نظام الطبقات الاجتماعية الذى يتضمن نفيا للانسانية . وأثار عديدا من الاعتراضات عليه ، وهى نفس الاعتراضات التى اعتمد عليها كارل ماركس من بعد لكى ينقد المثال البورجوازى للانسان والمواطن الذى روج له عصر التنوير الفرنسى .

وقد اقام ماركس نظريته عن فلسفة الانسان ، التى أرسى دعائمها خلال الجدل الشهير الذى أداره مع هيجل واتباعه (٣) . واستطاع من خلال تحليله العميق لبناء الاقتصاد الراسمالى أن يكشف عن اسباب « اغتراب » الانسان (٤) ، وعن طريق النشاط الثورى استطاع أن يوجد الحلول الكفيلة

---

(١) انظر فى ذلك ، شودولسكى ، المرجع السابق .

(٢) وضع سرفانتس وشكسبير قرب نهاية عصر النهضة مشكلة « الانسان الحقيقى » « والانسان الواقعى » بطريقة درامية . فقد أثبتنا كيف أن « الانسان الحقيقى » الذى لا يكيف نفسه مع الظروف الاجتماعية للحياة ، عليه أن يهلك أو يخون نفسه .

(٣) أنظر فى ذلك : كالفيز ، فكر كارل ماركس ، المرجع السابق ، ١١١ — ١١٤ ، ٥٣٥ — ٥٣٨ ، ٥٤٢ — ٥٤٧ .

(٤) انظر فى هذا الموضوع :

— Vranicki : Socialism and the problem of alienation in Socialist Humanism, in : Fromm, op. cit., 299 - 313.

— Schatz, O. & Winter, E.F. : Alienation, Marxism, and Humanism (A Christian View-Point), Ibid., 314 - 333.

— Niel, M. : The Phenomenon of Technology : Liberation or Alienation of Man ?, Ibid, 334 - 346

بالقضاء على اغتراب الانسان عن العمل وعن الحياة الاجتماعية ، سعيا وراء القضاء على الظروف اللاانسانية التى تحيط بالانسان والتى تكمن أسبابها فى النظام الرأسمالى ذاته .

وقد أدت التحليلات التى قدمها ماركس الى القضاء نهائيا على كل ضروب التأملات الميتافيزيقية التى كانت تدور حول « جوهر » الانسان . وقد أشار الى أن مثل هذه المفاهيم كانت دائما تتضمن قبولا غير مشروط للخبرات التى كانت تكتسبها طبقات اجتماعية معينة ، باعتبارها حقيقة مطلقة . بعبارة أخرى كانت بعض الخبرات ترفع الى مستوى المبادىء الموضوعية الثابتة .

ولكن اهم ما تنبغى الاشارة اليه ، أن ماركس ، خلافا لما هو شائع عن افكاره ، انتقد كل المحاولات التى هدفت الى تحديد الانسان بطريقة أمبيريكية او تجريبية . فهذه المحاولات ــ مثلها مثل النظريات الميتافيزيقية ــ تضع فى اعتبارها بدون أى تحفظ الظروف التاريخية وتعتبرها غير قابلة للتغير . وقد أخطأت هذه المحاولات حينما افترضت ان الناس تحددهم فقط الطريقة التى يعيشون بها ، ومن ثم فهذه المحاولات لم تستطع أن تفهم التناقض الداخلى داخل العالم الانسانى فى المراحل المختلفة لتطوره التاريخى ، ولا التغيرات التى تأخذ سبيلها فى الانسان ، ضد خلفية هذه المتناقضات .

ان تنمية الانسان فى الانثروبولوجيا الماركسية ليس عملية تلقائية ، ولا هى محض اسقاط روحى خالص لاحلامه ورغباته ، ولا هى تعبير عن رغبات ذاتية لفرد أو جماعة . فتنمية الانسان تتحقق من خلال نشاطاته ، التى ينبغى أن تنجح فى اختبار المحكات الموضوعية من مختلف الانواع : محك الحقيقة بالنسبة للنشاط العلمى ، ومحك الكفاءة بالنسبة للنشاط التكنولوجى ، ومحك الشكل بالنسبة للنشاط الفنى ، ومحك القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية بالنسبة للنشاط الاقتصادى . فعن طريق احترام قوانين العالم الموضوعى فقط ، يمكن للانسان أن ينجح فى تحقيق أغراضه ، ويمكن لضروب الابداع الانسانى أن تستمر وتدوم . وفى نفس الوقت ، فهناك ضرورة للشجاعة وللقدرة الابداعية . فليس ينبغى على انسان أن يخضع لمخلوقاته . فيحق للعلماء ، بل هو واجب عليهم أن يطرحوا النظريات العلمية التى يثبت بطلانها ، تماما كما على الفنيين أن يرفضوا الحلول التى يثبت عدم كفاءتها ، ونفس الامر ينطبق على المنظمين لضروب النشاط الاجتماعية(١) .

---

(١) يعتمد ذلك كله على الممارسة الدائمة للنقد . وقد كان النقد وما يزال أحد المعالم الرئيسية التى تميز الاشتراكية العلمية فى النظرية والتطبيق .

أنظر بهذا الصدد :

Rancière, J. : Le concept de critique et la critique de l'économie politique des manuscrits de 1844 au capital, in : Althusser, L. et al., Lire le Capital, Paris, Maspero, t. I, 1966, 93 - 212.

وهذه الازدواجية فى تنمية الانسان ، ونعنى بها قبوله لمواضعات الحقيقة الاجتماعية ، وشجاعته فى رفض الانجازات والأشكال السابقة ، تعد دعامة رئيسية من دعامات الفلسفة الاشتراكية للانسان ، وهذه التنمية المزدوجة تنهض على أساس النشاطات الاجتماعية للانسان . وهذه النشاطات حين تربط بالتغيرات فى قوى الانتاج وتطلعات الجماهير ، تضفى الثورية على النظم والأشكال الاجتماعية الثابتة ، وكذلك على النتائج الاجتماعية المترتبة عليها .

وفى العملية المعقدة التى تتعلق بهدم القديم ، وخلق الجديد ، والحفاظ على الاصيل ، فان بعض العناصر تتكامل وتتناقض فى نفس الوقت مع بعضها البعض . وهذه العناصر هى متطلبات القوى الانتاجية ، والاتجاهات المتعددة داخل الأساس الاقتصادى ، والتيارات المختلفة فى «البناء الفوقى» الايديولوجى والوعى الاجتماعى العام . ان هذه العناصر كلها تخلق المواقف المادية والاجتماعية والروحية التى تزخر بالتوترات الداخلية والتناقضات بالنسبة للانسان .

واذا كان العرض السابق قد حاول فى حدود الامكان ايجاز الافكار الاساسية التى ينهض عليها مفهوم « النزعة الانسانية الاشتراكية » فانه يبقى بعد ذلك معرفة كيف يطبق هذا المفهوم فى الواقع . فليس يكفى التشدق بالصياغات اللفظية كما تفعل نظريات الدفاع الاجتماعى بكافة صورها ، حين تتحدث عن حرية الانسان وحقوق الانسان فى مجتمعات تهدر فيها حقوق الانسان ومطالبه الاجتماعية المشروعة كل يوم ، وانما ينبغى مقارنة النظرية بالتطبيق حتى تتضح أبعاد الصورة تماما (١) .

والحقيقة أن الانتقال الى مجال التطبيق فى المجتمعات الاشتراكية ، ليكشف عن أصالة النزعة الانسانية الاشتراكية . فهى لكونها ليست مجرد تجريد بعيد عن الواقع ، نجدها — حسبما يذهب الى ذلك الفيلسوف الفرنسى لويس التوسير (٢) — تأخذ فى المجتمعات الاشتراكية صورتين رئيسيتين :

النزعة الانسانية البروليتارية :

اذا تتبعنا فى الواقع الصراع الثورى نجد أن هدفه يتمثل فى القضاء على الاستغلال ، وهذا من شأنه فى النهاية أن يحرر الانسان . ولكن هذا الصراع ينبغى فى مرحلة أولى أن يتخذ صورة الصراع الطبقى . والنزعة الانسانية

---

(١) أنظر :

Bess, G. : Pratique sociale et théorie, Paris, éditions sociales, 1963.

(٢) أنظر

Althusser, L. : Marxisme et Humanisme, in : Pour Marx, Paris, Maspero, 1966, 226 - 249.

الثورية لا يمكن لها فى هذه المرحلة الا أن تكون « نزعة انسانية للطبقة » أو « نزعة انسانية بروليتارية » بعبارة أخرى . ونهاية استغلال الانسان معناه نهاية استغلال الطبقة . وتحرير الانسان معناه تحرير الطبقة العاملة . ويتم ذلك قبل كل شىء بواسطة ديكتاتورية البروليتاريا .

وطوال ٤٠ عاما فى الاتحاد السوفيتى وبعد صراعات بالغة العنف ، فان « النزعة الانسانية الاشتراكية » كانت تعبر عن نفسها فى صورة ديكتاتورية الطبقة قبل أن تتحدث عن حرية الشخص . ولكن نهاية ديكتاتورية البروليتاريا فى الاتحاد السوفيتى ، فتح الباب أمام الصورة الاخرى من صور « النزعة الانسانية الاشتراكية » وهى « النزعة الانسانية الاشتراكية للشخص » .

النزعة الانسانية الاشتراكية للشخص :

حين تختفى الطبقات المستغلة ، تعد ديكتاتورية البروليتاريا قد أدت وظيفتها . فالدولة لا تكون دولة طبقة ، وانما دولة الشعب كله ، أى دولة كل واحد ، والناس ــ فى الواقع ــ فى الاتحاد السوفيتى يعاملون بغير تمييز طبقى ، أى يعاملون **كأشخاص** . ومن هنا حلت الموضوعات المتعلقة بالنزعة الانسانية الاشتراكية للشخص ، كمناقشة حرية الفرد ، واحترام الشرعية وكرامة الشخص ، محل الموضوعات المتعلقة بالنزعة الانسانية الاشتراكية للطبقة .

وهكذا يمكن القول أن كل صورة من صور النزعة الانسانية الاشتراكية تتطابق مع مرحلة تاريخية محددة لها مواضعاتها الخاصة .

ومن هنا فالنزعة الانسانية الاشتراكية للشخص تقف على طرف نقيض من النزعة الانسانية البرجوازية أو المسيحية كتلك التى يؤمن بها ويتبناها مارك آنسل . فى الحالة الاولى لم يتح للنزعة الانسانية أن تتحقق الا فى مجتمع اشتراكى استطاع أن يقضى خلال سنوات طويلة من الكفاح على الطبقات المستغلة فى المجتمع ، وأصبح بذلك الطريق مفتوحا لوضع أسس احترام كيان الشخص وحقوقه .

ولكن فى الحالة الثانية حيث تسود الطبقات المستغلة وتتحكم ، يصبح الحديث عن نزعة انسانية للشخص محض تضليل ، يراد به اخفاء حقيقة الصراع الطبقى الذى يدور فى المجتمع .

الفصل الثالث

حركة الدفاع الاجتماعى فى البلاد العربية

وضع حركة الدفاع الاجتماعى الجديد :

يمكن القول أن حركة الدفاع الاجتماعى لم يتح لها أن تخضع لدراسة نقدية متعمقة حتى الآن فى البلاد العربية فى حدود علمنا . بل ان هذه الحركة قد لقيت فى الواقع ترحيبا من جانب عدد كبير من فقهاء وأساتذة القانون الجنائى والعلوم الجنائية . ويشهد على ذلك البحوث التى قدمت للحلقة العربية الاولى للدفاع الاجتماعى التى انعقدت فى القاهرة فى فبراير من عام ١٩٦٦ .

ولم يفت مارك آنسل زعيم حركة الدفاع الاجتماعى الجديد أن يرصد هذا الاستقبال الودى لحركته ، بل انه عنى كذلك بأن يحلل أسبابه ، ويتعمق دواعيه . فقد حاول بكل ما وسعه من جهد فى الطبعة الثانية من كتابه التى صدرت فى باريس عام ١٩٦٦ ، أن يثبت أن حركة الدفاع الاجتماعى الجديد أصبحت حركة عالمية ، تتبناها المجتمعات المختلفة رأسمالية كانت أو اشتراكية أو نامية .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، أخذ يتعقب القوانين الجنائية التى صدرت فى مختلف البلاد ، وكلما عثر على نص أو نصوص عن حماية الطفولة ، أو معاملة الأحداث ، اعتبر ذلك تبنيا لحركة الدفاع الاجتماعى الجديد !

والحقيقة أن مارك آنسل حاول أن يوحد بين حركة الدفاع الاجتماعى الجديد وبين الاتجاهات الحديثة فى العلوم الجنائية التى تسود العالم منذ زمن ، قبل ظهور حركته وبعدها . وهى محاولة تجانب الحقيقة تماما . فكثير من هذه الاتجاهات الحديثة نبتت وتطورت بدون أدنى صلة تربطها بحركة الدفاع الاجتماعى .

وآنسل يحاول أن يرضى جميع الاطراف . فاذا تعرض للبلاد العربية ذكر أن الاسلام يعد أحد المصادر للدفاع الاجتماعى ، وأن هذا سيساعد البلاد العربية على أن تصوغ سياستها فى الدفاع الاجتماعى ، وحين تعرض للهند ذكر أن الفلسفة الهندية سيكون لها دور فى تنمية الدفاع الاجتماعى .

غير أن الترحيب الذى لقيته حركة الدفاع الاجتماعى فى البلاد العربية وبوجه خاص فى الجمهورية العربية المتحدة أوقع آنسل فى شىء من الحرج . فمن المعروف أن حركة الدفاع الاجتماعى لقيت هجوما بالغ العنف عليها من جانب أقطاب القانون الجنائى والعلوم الجنائية فى البلاد الاشتراكية . فقد وجهوا لها انتقادات شتى ، حاول آنسل عبثا أن ينفيها . والجمهورية العربية المتحدة دولة اشتراكية . فكيف يوفق آنسل بين حركته التى تقوم ــ كما بينا بالتفصيل فى الفصل الثانى ــ على فكرة الفردية الاجتماعية ، وبين تطبيقها فى مجتمع اشتراكى ، يقوم على عقيدة أساسها حل مشكلات المجتمع بطريقة كلية وشاملة ، ووضع الفرد فى اطاره الاجتماعى ، على عكس التركيز الشديد الذى توليه الاتجاهات المثالية والفردية لذاتية الفرد وحقوقه الى آخر المزاعم المعهودة فى الفكر المثالى ؟

لا ننكر أن آنسل قام بمحاولة بالغة الذكاء للخروج من هذا المأزق(١) ، فقد ربط تقبل حركة الدفاع الاجتماعى فى البلاد العربية بمشكلة الاصالة والمعاصرة(٢) . وقد رأى أن الدول العربية بعد أن تخلصت من آثار التقليد السلبى للقوانين الاجنبية ، صار فى امكانها أن تتقبل الافكار المتعلقة بالوقاية من الجريمة على أسس اجتماعية . وهذه الدول ــ فى نظره ــ عندها الفرصة المواتية لكى تسلك هذا السبيل ، ما دامت قد تحررت من الوصاية الاوربية القديمة ، وأضحت تلتفت الى تراثها الثقافى لتنهل منه .

وأشار آنسل اشارة عابرة الى القانون اللبنانى الصادر عام ١٩٤١ ، والقانون السورى الصادر عام ١٩٤٩ ، وذكر انهما حاولا أن يحققا تأليفا بين الاتجاهات الحديثة فى العلوم الجنائية . ثم تحول الى الجمهورية العربية المتحدة ، وقرر أن كبار الفقهاء الجنائيين المصريين يركزون على جوانب الالتقاء بين حركة الدفاع الاجتماعى الجديد وبين المحاولات التى جرت لتعديل قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ ، وخصوصا فى مشروع قانون العقوبات الذى وضع عام ١٩٥٧ . وأشار الى الاصلاحات الجنائية العديدة التى تمت من قبل ، وخاصة ما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية ، التى تهدف الى اصلاح المذنب ، وكذلك فحص شخصية الجانحين الأحداث ، ووضع مجموعة من التدابير الاحترازية الاصلاحية والتربوية وخاصة بالنسبة للمتشردين ومدمنى المخدرات ، والمجانين والشواذ .

وخلص آنسل من ذلك كله ، الى أن الفقه الجنائى فى الجمهورية العربية المتحدة يرحب ــ بلا أدنى تحفظ ــ بالدفاع الاجتماعى الجديد . وليس ذلك الا لأن الفقهاء الجنائيين وجدوا فيه مصدرا لاستلهام النظم الجنائية الحديثة وأساس تفسيرها فى نفس الوقت .

---

(١) أنظر : مارك آنسل ، المرجع السابق ، ١٧٦ ــ ١٧٨ .

(٢) راجع مقدمة الدراسة : ففيها اشارة هامة لهذه المشكلة ، وأن كنا ننظر للموضوع من زاوية مغايرة تماما لتلك التى يتبناها آنسل .

ولكن ما تفسير ظاهرة الترحيب بالدفاع الاجتماعى الجديد فى الجمهورية العربية المتحدة ؟ هنا ترك مارك آنسل مقعد أستاذ السياسة الجنائية ، لينغمس فى التحليل السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، وهو الذى زعم من قبل مرارا أنه لا يريد لحركته أن تدخل فى الصراع الدائر بين الايديولوجيات السياسية . لقد بدأ آنسل من الواقع المصرى المعاصر ، ولكنه سرعان ما حاول أن يزيفه وفق نظريته التى تنهض على أساس مثالى فردى خالص ، كما أشرنا من قبل . أنه يرى أن الجمهورية العربية المتحدة قطر يريد أن يبنى اشتراكية أصيلة ، ليست منبتة الصلة بتقاليده الادبية والروحية . وهنا يظهر الدفاع الاجتماعى الجديد باعتباره تعبيرا عن اضفاء الصفة الاجتماعية على قانون العقوبات ، لكى يصبح حديثا وانسانيا فى نفس الوقت .

غير أن آنسل — لكونه غير موضوعى فى عرضه — لم يقف عند هذا الحد ، وانما تدخل بحكم تقييمى من عنديات ، يتفق أوثق الاتفاق مع المسلمات الفلسفية التى تنهض عليها نظريته ، لكى يحدد بكل يقين ممكن هذه الصفة الاجتماعية التى يراد لها أن تضفى على قانون العقوبات . فهى — فى نظره — لا تجد مصدرها فى فوائد يريد المجتمع أن يحققها ، بقدر ما تنطلق من الاهتمام بالانسان — الفرد . وهذا المفهوم ينبغى أن يكون سائدا لدى من يريدون أن يتحرروا من أغلال الاستعمار والنظام الاقطاعى على السواء .

فالهدف اذن هو تحقيق تكيف المواطن الحر مع مجتمع اشتراكى ، لكى يتاح له أن يسهم حقيقة فيه . ولذلك — حسبما يرى مارك آنسل — فحركة التحرر هذه تجد سندها فى مذهب هو الدفاع الاجتماعى الجديد ، معروف بأنه يعارض من ناحية روح الجمود والمحافظة العقيمة ، والجمود القانونى السياسى على السواء .

ليس غريبا اذن — فى نظر آنسل — أن تستلهم بلاد مثل بلادنا العربية مذهب الدفاع الاجتماعى الجديد ، ما دامت قد طرحت كل المذاهب والمواقف السياسية الاقتصادية الجامدة ، وما دامت — وخصوصا الجمهورية العربية المتحدة — تعتنق ما يطلق عليه — على حد قوله — « الاشتراكية التجريبية » ويرى أخيرا أنه لهذا السبب أيضا انشأت الجامعة العربية المنظمة الاقليمية العربية للدفاع الاجتماعى .

نقد لتفسير مارك آنسل :

الحقيقة أن هذه المحاولة التفسيرية التى قام بها مارك آنسل لفهم مايسميه ظاهرة الترحيب بمذهبه فى الدفاع الاجتماعى الجديد فى البلاد العربية ، وفى الجمهورية العربية المتحدة بوجه خاص ، تنطوى على كثير من المغالطات المتعمدة ، التى ينبغى الكشف عنها وتعريتها تماما .

لا شك أن البداية التى بدأ بها مارك آنسل بداية سليمة . ونعنى بذلك اشارته الى أن البلاد العربية بعد أن تحررت من قيود الاستعمار الأجنبى الغاصب الذى استمر قرونا تجتاحها موجة عارمة من اليقظة الثقافية . وقد سبق أن ذكرنا أن مشكلة الأصالة والمعاصرة تتحدى اليوم قدرات الباحثين العــرب . وقلنا أن بعض المجتمعات العربية قــد بدأت الخطوة الاولى الحاسمة فى طريق المعاصرة ، بالتحامها بتيار التاريخ الغالب فى القــرن العشرين ، وهو الاشتراكية العلمية . وهذا يستدعى التجديد الشــامل للنظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية فى هذه المجتمعات .

غير أن آنسل حاول أن يشوه الحقائق ، بطريقتين . فقد زعم أولا أن المحاولات التى تبذل نحو اضفاء الصفة الاجتماعية على القانون ، لا يراد منها تحقيق فوائد للمجتمع ، بقدر ما يراد منها الاهتمام بما يطلق عليــه الانسان ــ الفرد . والواقع أن هــذا افتئات واضح على الحركة العميقة التى تأخذ مجراها فى البلاد العربية التقدمية منذ سنوات . فلا تؤمن هــذه البلاد بالفصل التعسفى بين فوائد تعود على المجتمع واخرى تعود على الانسان ــ الفرد . ان هذا خط مثالى فكرى سبق أن كشفنا زيفه وعدم علميته ، لأنه يعزل الانسان بطريقة متعسفة عن السياق الاجتماعى الذى يعيش فى ظله . وهذا المفهوم الرجعى يتجاهل أن حل المشكلات الاجتماعية ــ كما ترى الاشتراكية العلمية ــ بطريقة شاملة وجذرية وعلى مستوى المجتمع كله ، جدير بأن يغير من مواضع الأفراد فى المجتمع ومواقفهم . فالتخطيط الاقتصادى المركزى ، والقضاء على الطبقات المستغلة ، وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، والتنمية الاقتصادية الاشتراكية ، واشراك المواطنين فى ادارة المصانع والمؤسسات ، كل هذه الحلول الجذرية الشاملة من شأنها أن تهز المجتمع كله هزا ، مما يترتب عليه تعديلا جوهريا فى خريطة المجتمع ، ومن ثم فى المواضع التى تحتلها الطبقات الاجتماعية المختلفة . حركة الفرد اذن فى هذه المجتمعات ، ليست حركة عشوائية غير مرتبطة بمجال اجتماعى معين كما يحاول أن يوهمنا مارك آنسل واتباعه .

ثم حاول آنسل ثانيا أن يشكك فى الاشتراكية العلمية التى تتبناها البلاد العربية التقدمية . فالرضا العميق يكاد يقفز بين سطور كتابه ، وهو يذكر ــ بشبه ســعادة غامرة ــ ان البــلاد العربية لا تتبنى مواقف سياسية واقتصادية جامدة ، ويعنى بها متطرفة . وحاول أن يجد تأكيدا لذلك فى وصفه للاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة ، بأنها « اشتراكية تجريبية » .

والحقيقة ان هذا الوصف ينضم ــ وهذا قد يبدو غريبا بعض الشىء ــ الى كل الأوصاف والمحاولات التى قام بها عدد من أساتذة الجامعة والمفكرين المصريين الذين اداروا لسنوات حوارا شهيرا موضوعه : هل اشتراكيتنا اشتراكية عربية أم هى تطبيق عربى للاشتراكية العلمية ؟

وهذه المحاولات كانت تهدف الى تجريد الاشتراكية العلمية التى نص عليها ميثاق العمل الوطنى فى الجمهورية العربية المتحدة من أهم مقوماتها ،

لقد كانت محض دعوة انعزالية تهدف أولا الى محاصرة الاشتراكية تمهيدا لضربها بعد ذلك فى هدوء . ومحاولة مارك آنسل تنضم الى هذه المحاولات. ومعنى وصفه للاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة بأنها « تجريبية » أنها مذبذبة ليس لها خط فكرى واضح تتبعه . فالتجريب السياسى معناه عدم الاستقرار ، وعدم الايمان بقواعد عامة مبدئية .

ولا يعلم مارك آنسل انه بهذا التحليل قد أدان نفسه بنفسه . فتفسيره رواج نظريته للدفاع الاجتماعى الجديد فى الجمهورية العربية المتحدة التى تطبق فيها « اشتراكية تجريبية » بالمعنى الذى المعنا اليه ، معناها أنها لا تصلح للتطبيق فى مجتمع اشتراكى يتبنى الاشتراكية العلمية بطريقة صارمة لا عوج فيها ولا التواء . ولا شك أن آنسل قد صدق فى ذلك ! ففى مجتمع اشتراكى حقيقى ، تبذل فيه الجهود المستمرة الصادقة للقضاء على الطبقات المستغلة ، وتحقيق العدالة الاشتراكية ، ليس هناك أى مجال لكى تطبق فيه نظرية مثالية رجعية كنظرية الدفاع الاجتماعى الجديد كل همها أن تتشدق بالفرد منعزلا عن المجتمع ، وحقوقه واحترام انسانيته الى آخر هذه الصياغات المعهودة فى الفكر الراسمالى .

وقد اثبت آنسل رغبته العارمة فى ارضاء جميع الأطراف ولو على حساب الحقائق التاريخية والعدالة ، بدليل لا يقبل الشك .

ويكفى أن نرى كيف تعرض مارك آنسل لاسرائيل وهو بصدد استعراضه لنجاح الدفاع الاجتماعى فى بلاد الشرق الاوسط . فبعد أن انتهى من ذكر الأوضاع السائدة فى البلاد العربية ، عرج مباشرة على البلاد الحديثة التى تزخر بالحيوية التشريعية ، وهنا خص اسرائيل بهامش طويل لكى يذكر بالحرف الواحد « ان دولة اسرائيل بالرغم من وضعها الصعب ، وضروب التهديد التى تثقل كاهلها ، قد انبرت بشجاعة لكى تجدد نظمها(١) » .

وليس من الصعب على القارىء — بطبيعة الأحوال — أن يستشف أن ضروب التهديد التى تثقل كاهل اسرائيل مصدرها البلاد العربية !! وبالرغم من أنه — لسوء حظه — لم يجد عند اسرائيل سياسة جنائية متميزة ، لأنها ما زالت تطبق القانون الجنائى الذى صدر فى أغسطس عام ١٩٣٦ ، الا أنه لم يتوان عن تلمس بعض التعديلات التشريعية التى رأى فيها اهتماما بشخصية المجرم واعادة تكييفه فى المجتمع ، ومعنى ذلك كما يريد أن يوحى — كعادته — أن اسرائيل تتبنى حركة الدفاع الاجتماعى الجديد !

وايا ما كان الأمر ، فانه تنبغى الاشارة الى أن الدول العربية فى حاجة الى وضع سياسات جنائية خاصة بها ، مستهدية فى ذلك بمبادىء الاشتراكية العلمية فى النظرية والتطبيق . ونقطة البداية فى نظرنا لا تكمن

---

(١) أنظر مارك آنسل ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ هامش رقم ١٣٦ .

فى التبنى الأعمى لنظرية مثالية فردية كنظرية الدفاع الاجتماعى ، وانما فى التحديد الدقيق للواقع الجنائى فى كل بلد عربية ، حتى ترسم السياسة الجنائية على هدى الواقع الاجتماعى بكل ما يتضمنه من أبعاد . هذا هو الطريق الذى لا طريق غيره : اذا شئنا أن نكون علميين حقا ، فلابد لنا من بحث الواقع وفهمه وتحليله . ومن خلال الحركة الجدلية الدائمة بين النظرية والواقع ، يمكن لنا أن نفهم الانسان ، وأن نساعده بكل ما نملك من طاقات وقوى على أن ينمى نفسه وقدراته ومواهبه فى ظل مجتمع اشتراكى تسوده العدالة والسعادة .

خاتمة

لعلنا على ضوء العرض السابق نستطيع أن نخلص الى نتيجة نهائية مؤداها أن نظريات الدفاع الاجتماعى سواء منها نظرية فيليبو جراماتيكا ، أو نظرية مارك آنسل انما هى نظريات مثالية ، تقدم سياسات جنائية تنهض على الفردية الصارخة . ولسنا فى حاجة الى بذل مزيد من الجهد لكى نثبت ذلك . فقد كشف مارك آنسل بصراحة فى نهاية كتابه عن المصادر الفلسفية التى يستوحى منها أفكاره وأهمها فلسفة الشخصانيه لمونييه ، وكتابات الاب بيير دى شاردان (١) . وهذه الفلسفات كلها فلسفات مثالية رجعية حاولت عبثا أن تنقذ الاتجاه الفردى التقليدى من الزوال . ويؤكد هذا النظر آنسل نفسه الذى يقرر بالحرف الواحد « أن الفردية المنقحة repensé أو اذا شئنا الشخصانية الجديدة le néo-personnalisme للدفاع الاجتماعى هى أكثر عمقا وأبعد غورا من الفردية السلبية التى يعتنقها الكلاسيكيون الجدد » .

ولعلنا استطعنا من خلال تحليلنا النقدى للأسس الفلسفية التى تقوم عليها هذه النظريات ، أن نثبت أنها تتناقض تناقضا بينا مع مبادىء الاشتراكية ومسلماتها . وهى بذلك لا تصلح لتطبيقها فى المجتمعات العربية المعاصرة التى تبنت الاشتراكية العلمية نظرية وتطبيقا .

والحقيقة أننا بذلك نختلف اختلافا أساسيا مع غالبية فقهاء القانون الجنائى العرب الذين ساهموا ببحوثهم فى أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعى التى عقدت فى القاهرة عام ١٩٦٦ ، وغيرهم ممن تعرضوا للدفاع الاجتماعى فى كتاباتهم المختلفة . فقد انتهوا ــ بوجه عام ــ الى

---

(١) انظر مارك آنسل ، المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

ــ وانظر كتاب مونييه الذى يعتبر فيلسوف الشخصانية الرئيسى :

Emmanuel Mounier : Qu'est-ce que le personnalisme ? Paris, Du Seuil, 1946.

ــ وانظر بصدد محاولة الشخصانية انقاذ الفردية من الزوال :

Pasquier, A. : op. cit., 117 - 124.

ــ وراجع بصدد أصول حركة الشخصانية وأقطابها فى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية والمانيا :

Rosenthal, M. & Yudin, P. (Editors), A Dictionary of philosophy, Moscow : Progress Publishers, 1967, p. 337.

انه لا تثريب على الدول العربية لو طبقت مبادىء حركة الدفاع الاجتماعى . غير ان أيا منهم لم يقم بدراسة نقدية للمسلمات الفلسفية التى تقوم عليها الحركة ، ولعل هذا هو السبب فى أنهم لم يستطيعوا ان يقفوا من حركة الدفاع الاجتماعى موقفا قاطعا . ويمكن القول بأن كتابات بعض الفقهاء المصريين وبالأخص الأستاذ الدكتور على راشد — الذى نشر عن الدفاع الاجتماعى عدة بحوث ودراسات — تمثل بداية اتخاذ موقف تحليلى نقدى من حركة الدفاع الاجتماعى(١) .

ويرى الدكتور على راشد أن جراماتيكا يقدم نظرية متكاملة جديدة فى ظاهرة الاجرام وسبل مكافحتها . فالجريمة ليست الا أحد مظاهر الاضطراب أو الخلل الاجتماعى ، وعلاجها يكون بالقضاء على مصادر هذا الخلل أيا كان .

ومعنى هذا أن « المجتمع » وليس « الجريمة » ولا « المجرم » هو محور النظام القانونى الذى يجب أن يسعى الى مقاومة وعلاج كل مظاهر الاضطراب الاجتماعى بما فيها الاجرام ، متوسلا بكل ما من شأنه تحقيق هذه الغاية من التدابير الوقائية أو الاصلاحية أو العلاجية .

ويخلص الدكتور على راشد من ذلك كله الى أنه « ... يؤمن بعقيدة البروفسور جراماتيكا الاجتماعية فى شأن ظاهرة الجريمة ، وبأن « المجتمع » هو المحور الذى يجب أن تدور حوله أى سياسة لمكافحة الاجرام ، الذى هو ظاهرة اجتماعية لا شك فيها (٢) » .

وترتيبا على ذلك لا يرى بأسا من اقرار مبدأ اتخاذ تدابير قضائية قبل فاقدى الأهلية من مرضى العقل أو الشواذ بغرض حماية المجتمع وعلاجهم فى ذات الوقت . كما انه يقر مبدأ التدابير القضائية قبل من ينبىء سلوكهم الاجتماعى عن « حالة خطرة » سابقة على أى فعل اجرامى محدد .

---

(١) أنظر الدراسات الاتية للدكتور على راشد :

— عن الدفاع الاجتماعى ، مصر المعاصرة ، عدد ٣٢٦ ، أكتوبر ١٩٦٦ ، ١٧٥ — ٢٠٢ . وهى تقريبا نفس الدراسة التى قدمت كتقرير فى الحلقة العربية الاولى للدفاع الاجتماعى بعنوان : نحو مفهوم عربى لسياسة الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، أعمال الحلقة ، ص ٢٠٧ — ٢٣٥) .

— Rached, A. A. : Le droit pénal social, dernière étape vers le droit de défense sociale, in : L'Egypte Contemporaine, No. 325, 111-126.

— المفهوم الاجتماعى للقانون الجنائى ، او نظرية القانون الجنائى الاجتماعى ، دروس فى القانون الجنائى مع التعمق لقسم الدكتوراه بحقوق عين شمس ١٩٦٧ — ١٩٦٨ (بالاستنسل) . وقد نشر الجزء الاول منها فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الاول ، يناير ١٩٦٨ ، ١ — ٥٤ .

(٢) أنظر : دكتور على راشد ، القانون الجنائى ، الدروس المشار اليها ، ص ٨٢ وما بعدها .

ولكن من ناحية أخرى يرى بأنه لا بديل للعقوبات فى أحوال كثيرة .

وهو يدعو أخيرا الى ما يسميه « القانون الجنائى الاجتماعى » . وهو وفق تحديده للأسس التى يقوم عليها يقبل التدابير ولكنه لا يتخلى عن القانون الجنائى بجرائمه وعقوباته . وذلك على أساس أن الصورة التى يرسمها جراماتيكا لقانون الدفاع الاجتماعى ومدونته « قد تليق بمجتمع بلغ بالفعل مرحلة الاشتراكية الكاملة » بعد أن تطهر من كل ما يرهقه من مظاهر الاضطراب والخلل . ولكنه لا يليق قطعا بمرحلة التحول الاشتراكى الحالية التى يكفيها أن يطور القانون الجنائى بصورة جذرية جريئة ليكون فى خدمة المجتمع اصلاحا وتطهيرا ودفاعا (١) » .

ويرى أن الأساس الفلسفى للقانون الجنائى الاجتماعى ــ كما يدعو له ــ هو نفس الأساس المذهبى الذى أعلنه جراماتيكا تحت شعار الدفاع الاجتماعى .

وهو ينقد مذهب مارك آنسل فى الدفاع الاجتماعى الجديد ، باعتباره لا يزيد شيئا عن أن يكون عملية تجميع لحصيلة المكاسب التى أتت بها مدارس « التخير » فى مجال تطور القانون الجنائى ، والذى ليس له من « الدفاع الاجتماعى » الا الاسم أو المصطلح دون المضمون الفلسفى ، ذلك المضمون الذى هو فى حقيقته دعوة الى « الاشتراكية »(٢) .

غير أن السياسة الجنائية الاجتماعية ــ فى نظره ــ هى بذاتها سياسة الدفاع الاجتماعى الانسانى التى صورها المستشار « مارك آنسل » أحسن تصوير ، وأن تميزت عن سياسة الدفاع الاجتماعى لآنسل من ناحيتين . اذ أنها تتسع لتضم التدابير الوقائية السابقة على ارتكاب اى فعل اجرامى . وهى من ناحية أخرى سياسة متحررة بصراحة وشجاعة من المبادىء التقليدية الجامدة .

هذه هى خلاصة آراء الدكتور على راشد بصدد الدفاع الاجتماعى عند جراماتيكا وآنسل ، ومحاولته الدعوة لاتجاه جديد هو القانون الجنائى الاجتماعى .

وعلى اى الاحوال فلا نعتقد أن الموقف الحالى الذى يتبناه فقهاء القانون الجنائى العرب موقف نهائى ، وهناك علامات تشير الى أن ثمة اتجاها نقديا قد بدأ يتكون ازاء حركة الدفاع الاجتماعى (٣) .

---

(١) دكتور على راشد ، الدروس ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٤ .
(٣) أنظر بهذا الصدد : د. أحمد فتحى سرور ، نحو تخطيط جديد للسياسة الجنائية ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٤ ، ص ٢٧٩ ــ ٣٠١ .

ولعل دراستنا هذه ، تسهم فى القاء الأضواء على الجوانب الرجعية التى تتضمنها هذه الحركة .

ومن هنا تبدو الأهمية القصوى لضرورة تبنى الباحثين العرب — ايا كان تخصصهم — اتجاها نقديا ازاء النظريات الاجتماعية والجنائية الوافدة الينا من مجتمعات يؤثر بناءها الاقتصادى والاجتماعى تأثيرا بالغا على صياغة هذه النظريات وعلى مضمونها على السواء .

ويضيق المقام عن التعرض للجوانب الموضوعية والاجرائية فى نظريات جراماتيكا ومارك آنسل وهى تستحق أن يفرد لها دراسة أخرى مستقلة . وقد ركزنا اهتمامنا فى هذه الدراسة على تفنيد المسلمات الفلسفية الأساسية التى تنهض عليها حركة الدفاع الاجتماعى برمتها ، لكى نخلص الى انها لا تصلح فى نظرنا نقطة بداية صالحة لسياسة جنائية اشتراكية .

ولعل السؤال الذى يثور الآن على التو : ما هى اذن السياسة الجنائية التى يمكن ان نصوغها فى المجتمعات العربية المعاصرة على هدى الموجهات المعرفية والفلسفية للاشتراكية العلمية ؟

وبالرغم من وجاهة السؤال واهميته ، فاننا نعتقد انه يتجاوز بكثير حدود واطار هذه الدراسة الحالية ، وقد نفرد للاجابة عليه دراسة أخرى مستقلة .

غير أن هذا لا يمنعنا من الاشارة العاجلة ، الى انه فى المجتمع الاشتراكى حيث تبذل الجهود الثورية الدائبة للقضاء على استغلال الانسان للانسان ، يؤدى ذلك فى حد ذاته الى القضاء التدريجى على المنابع المولدة للانحراف والجناح ، وعلى كثير من المواقف الاجرامية . غير انه ليس معنى ذلك أن الجريمة تختفى بطريقة أوتوماتيكية حين تطبق الاشتراكية .

ففى المجتمع الاشتراكى الجديد ستبقى لفترة من الزمن آثار المجتمع القديم .

والحقيقة أن الوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين تأخذ صورا بالغة الأصالة فى المجتمعات الاشتراكية ، لانها ترتبط ارتباطا عضويا ببناء المجتمع نفسه ، وبتقدمه فى سيره الحثيث نحو مزيد من الاشتراكية(١) . فكل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع الاشتراكى ، تناسبها صور ووسائل خاصة للمعاملة العقابية . غير انه مهما تباينت هذه الصور واختلفت ، فهى تنهض على اساس الركائز المتينة للانسانية الاشتراكية التى تؤمن بالانسان اولا واخيرا .

---

(١) انظر دراسة مقارنة بين تطبيق القانون الاشتراكى والقانون البورجوازى رمعاملة المذنبين فى فرنسا وتشيكوسلوفاكيا :

Monique et Roland Weyl : La justice et les hommes, contribution à l'étude comparée du droit socialiste et du droit bourgeois, Paris, éd. Sociales, 1962

المـــراجع

أولا ــ باللغة العربية :

١ ــ دكتور أحمد فتحى سرور ، نحو تخطيط جديد للسياسة الجنائية ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٤ ، ٢٧٩ ــ ٣٠١ .

٢ ــ التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعى ، أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر ، لعلم الجريمة ، القاهرة : ٢٢ يونيو ــ ١٠ يوليو ١٩٦٣ . منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٣ .

٣ ــ السيد يس ، مدخل للمشكلات الأساسية لعلم الاجتماع القانونى ، المجلة الاجتماعية القومية ، عدد ٢ ، مجلد ٥ ، مايو ١٩٦٨ ، ١٥٣ ــ ١٧٥ .

٤ ــ السيد يس ، دراسات فى السلوك الاجرامى ومعاملة المذنبين ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٣ .

٥ ــ بيناتل ، الأضاع الاقتصادية ومعاملة المنحرفين ، أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة ، ٥٩٢ ــ ٦٠٤ ، ٦٠٥ ــ ٦١٨ .

٦ ــ دكتور أنيس ثروت الاسيوطى ، نشأة المذاهب الفلسفية وتطورها ، (دراسة فى سوسيولوجيا الفكر القانونى) ، مستخرج ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٦٧ .

٧ ــ دكتور محمد ابراهيم زيد ، السيد يس ، الدفاع الاجتماعى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة غير منشورة ، (مطبوعة بالاستنسل) ، قدمت لجامعة الدول العربية ، ديسمبر ١٩٦٧ .

٨ ــ دكتور نجيب حسنى ، حركة الدفاع الاجتماعى الحديث ، مجموعة أعمال الحلقة العربية الاولى للدفاع الاجتماعى ، المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٩ ــ على حسن فهمى ، الدولة والقانون والعقاب ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٦ ، ٤٩ ــ ١٣٢ .

١٠ ــ دكتور على راشد ، عن الدفاع الاجتماعى ، مصر المعاصرة ، عدد ٣٢٦ ، اكتوبر ١٩٦٦ ، ١٧٥ ــ ٢٠٢ .

١١ ــ دكتور على راشد ، المفهوم الاجتماعى للقانون الجنائى أو نظرية القانون الجنائى الاجتماعى ، دروس للدكتوراه عام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ ، (غير منشورة) وقد نشر الجزء الأول منها فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الاول ، يناير ١٩٦٨ ، ١ ــ ٥٤ .

ثانيا ــ باللغة الفرنسية والانجليزية :

1. ALTHUSSER, L., Marxisme et humanisme, in : pour Marx, Paris : Maspero, 1966.

2. ANCEL, M., La défense sociale nouvelle, Paris : Cujas, 2ed., 1966.

3. ARON, R., Les étapes de la pensée sociologique, Paris : Gallimard, 1966.

4. BERQUE, J., Les Arabes d'hier à demain, Paris : Editions du Seuil, 1960.

5. BERQUE, J., L'Egypte, impérialisme et révolution, Paris : Gallimard, 1967.

6. BONGER, W.A., Criminalité et conditions économiques, Amsterdam : Mass & Nan Suchtelen, 1905.

7. BOUZAT, P., PINATEL, J., Traité de droit pénal et de criminologie, Paris : Dalloz, t. I, 1963.

8. CHAMBRE, H., Le Marxisme en Union Soviétique, Idéologie et Institutions, Paris : éd. du Seuil, 1955.

9. CALVEZ, J.Y., La pensée de Karl Marx, Paris : éd. du Seuil, 6e éd., 1956.

10. FROMM, E., (editor) Socialist humanism, an international symposium, N.Y. : Anchor Books, 1956.

11. GARAUDY, R., Les sources françaises du socialisme scientifique, Paris : Hier et aujourd'hui, 1949.

12. GARAUDY, R., Perspectives de l'homme, Existentialisme, Pensée catholique, marxisme, Paris : P.U.F., 3e éd., 1961.

13. GRAMMATICA, F., Principes de défense sociale, Paris : Cujas, 1963.

14. GRAVEN, J., Droit pénal et défense sociale, Rev. Pen. Suisse, No. 1., 1955, 1 - 53.

15. HERSKOVITS, M.J., Economic change and cultural dynamics, in : Tradition, values and socio-economic development. edited by : Bsaibanti, R. & Spengler, J., London : Cambridge University Press, 1961.

16. LALANDE, A.A., Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris : P.U.F., 7e. éd., 1956.

17. LEFEBVRE, H., Connaissance et critique sociale, in : Farber, M., (éditeur), L'activité philosophique contemporaine en France et aux Etats-Unis, Paris : P.U.F., t. 2, La philosophie française, 1950.

18. LICHTHEIM, G., Marxism,, an historical and critical study, N. Y. : Frederick A. Praeger, Publishers, 1961.

19. LOUIS, P., Cent cinquante ans de pensée socialiste, Paris : Librairie Marcel Rivière Cie., 1947.

20. NOUVOLONE, P., Le principe de la légalité et les principes de la défense sociale, Rev. Sc. Crim. Dr. pen. comp., No. 2, avril-juin, 1956, 360 - 368.

21. RAPPAPORT, E., En lisant la « Défense Sociale Nouvelle », impressions, méditations et conclusions, Rev. Sc. Crim. Dr. pén. comp., No. 2, avril-juin, 1956, 360 - 368.

22. SOROKIN, P.A., Social and Cultural Dynamics, V. 2, Fluctuation of systems of truth, ethics, and law, N. Y. American Book Company, 1937.

23. Soviet legal philosophy, (edited), translated by Baff, H. W., Cambridge, Massachuetts, Harvard University Press, 1951.

24. SUCHODOLSKI, B., Renaissance humanism and Marxian Humanism , in : socialist humanism , N. Y. : Anchor Books, 1956, 29 - 39.

25. TSEBENKO, M.D., La lutte des matérialistes français du 18e siècle contre l'idéalisme, Traduit du russe par D. Castagnon, Paris : Editions sociales, 1955.

26. VOUIN et LEAUTE, J., Droit pénal et criminologie, Paris : P.U.F., 1956.